كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

قانون التجنيد الاجباري على الجزائريين

بين التأييد والرفض

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

-إعداد الطالبتين:

بوعرار رفيقة

لخضاري دليلة

- إشراف أستاذ:

ناصر الدين بوقرو

الاسم واللقب	**الرتبة العلمية**	**الصفة**
يعيش مناد	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
بوقرو عبد الناصر	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا**
رزيقة محمدي	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية:1442-1443هـ 2022/2021 م


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الشكر الله عز وجل ألذي أنار لي دربي، وفتح لي أبواب العلم

وأمدني بالصبر والإرادة.

أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان الجميل لأهله وأولى الناس به الأستاذ المشرف
"ناصر الدين بوقرو "
على نصائحه وتوجيهاته السديدة.

دون أن يفوتني شكر كل أساتذة قسم التاريخ على مساعدتهم لي.

وكذلك الشكر والامتنان لكل الذين قدموا لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

"كن عالما .... فان لم تستطع فكن متعلما, فان لم تستطع فأحب العلماء فان لم تستطع فلا تبغضهم".

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بثمرة جهدي هذه, التي وفقني الله فيها, لأهديها إلى الوالدين الذين كان دعاؤهما لي سندا, إلى الذين سهلا لي سبل العلم المعرفة, حفزاني على العمل الجاد والمتواصل

وغمراني بالحب والحنان, الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما إلى أبي الغالية

التي لن أوفيها حقها مهما حييت, فتوجيهاتها منحتني قوة ودفعتني إلى النجاح والتفوق

إلى أبي الكريم الذي أيضا شجعني دائما على الدراسة, إلى من يكبر من اجل سعادتي عناء

الكفاح , إلى قدوتي في الحياة وتاج راسي أبي الغالي, أطال الله في عمرهما.

إلى من قاسموني حلوى الحياة ومرها وإلى من حبهم يجري في عروقي إلى أخي وأختي:

إلى أختي أمينة, وأخي مراد, و إلى كتكوتة العائلة : يسرى

إلى من تقاسمت معي انجاز هذه المذكرة أختي :"رفيقة بوعرار".

إلى صديقاتي وزميلاتي في الدراسة واخص بالذكر " صليحة, غنية, سهام, فدوى, إشراق,

شيماء, خديجة, حنان, هديل, منار, شهيرة, منال, رميسة' شهيرة, يسرى, كريمة, فاطمة, نسرين, شيماء, سميرة, مسعودة, إيمان ".

والى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم ورقتي.

وليلة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، إلى من تم الحمد لله حمدا طيبا مباركا الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون في وصولي إلى ما أنا عليه اليوم وفي إتمام هذا العمل، أسأله سبحانه تقبل عملي خالصا لوجهه الكريم، وإلى خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم.

تهن الحب لأعظم أم في الحياة التي كانت لي الأب والأم سندا لا يمل ولا يمل، إلى حبيبتي أمي الغالية "فاطمة" لعجالي "التي روحي متعلقة بها، أمي يا سيدة القلب أهدي لكي عملي ونجاحي وكل كلمات الشكر والتقدير لن توف ما قمت به من أجلنا أحبك.

إلى روحي أبي الطاهرة، إلى نقطة ضعفي وقوتي في الحياة تمنيت وجودك بجانبي لتشهد وتبارك لي نجاحي، أهدي لك رسالتي ونجاحي وأرجو أن تكون فخورا بابنتك حبيبي يا أبي أحبك كثيرا رحمك ربي وأدخلك جنة الفردوس يا رب.

إلى من يبتهج الفؤاد بذكرهم، إلى إخوتي: الطاهر الذي كان سنده لي سند الأب لابنته وإلى أخي فتحي الداعم الدائم لي في جميع خطواتي في الحياة.

إلى أختي فاطمة الزهراء "أمي الثانية" وإلى أختي جميلة التي طالما رافقتني بدعائها ونصائحها، إلى أختي عائشة صديقتي وصندوق أسراري، وإلى أزواجهن: رضوان، فيصل، رابح أهدي رسالتي، وإلى براعم عائلتي إلى من جعلوني أعيش إحساس الأمومة أبناء أخواتي: منار، أنفال، إياد، لاء، خليل، عبد الرحيم وأميرة.

إلى من أحبهم قلبي ووجودهم بقربي هو سر سعادتي ونجاحي أرجو من الله دوما قربكم. إلى صديقاتي كل باسمهن وإلى من شاركتني في إعداد هذه الدراسة زميلة

رفيقة

قائمة المختصرات
باللغة العربية

ج	جزء
د,ت	دون تاريخ
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
د,م,ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ش,و,ن,ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
م,و,ن,أ	المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
ط	الطبعة
ع	عدد
مج	مجلد
ص	صفحة
م,م,م	مكتبة أنجلو المصرية

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول : قانون التجنيد الإجباري من التطوع إلى الإجبار

المطلب الأول: تجنيد الجزائريين قبل قانون 1912م

المطلب الثاني :أهم الفرق الجزائرية قبل سنة 1912م

المطلب الثالث: مشروع ميسيمي Messimy 1907-1909م

المبحث الثاني : التجنيد الإجباري للجزائريين 1912م

المطلب الأول: التجنيد الإجباري 1912م

المطلب الثاني: دوافع وظروف إصدار قانون التجنيد الإجباري

المطلب الثالث: دراسة مرسوم التجنيد الاجباري 1912م

المطلب الرابع: التعبئة والترحيل

المبحث الثالث: قانون التجنيد الإجباري للجزائريين بين الرفض والتأييد

المطلب الأول :المواقف الرافضة لقانون التجنيد الإجباري

المطلب الثاني: المواقف المؤيد لقانون التجنيد الإجباري

المطلب الثالث: الآثار والانعكاسات لتجنيد الإجباري على الجزائريين

خاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

المقدمة

أصدرت فرنسا منذ احتلالها للجزائر عام 1830م عدة قوانين تعسفية جائرة في حق الشعب الجزائري، وسياستها كانت هادفة بالأساس إلى القضاء على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري فصادرت أراضيه وممتلكاته وأبادت سكانه جماعيا بالإضافة أيضا إلى نفيهم وتهجيرهم خارج أرض الوطن.

تميزت السياسة الفرنسية بالنزعة الاستعمارية خلال القرنين 19 و20م، فسعت منذ احتلالها للجزائر لفرض سيطرتها على جميع مناطق التراب الجزائري واستغلال جميع ثرواتها بما فيها استغلال الموارد البشرية، نظرا لحاجتها إلى توفير وبناء قوة عسكرية كبرى تضاهي القوى العالمية وإقحام هذه القوى في الحروب داخل وخارج المستعمرة.

إن فكرة استغلال الجزائريين من قبل السلطة الفرنسية كانت للتوسع أكثر داخل الجزائر وفرض سيطرتها الكاملة عليها، نتيجة عدم تقبل الجزائريين للاحتلال ومقاومته بعدة ثورات ضده.

طرح الجنرال ديبرمون"De Bourmon" قرارا بضرورة تجنيد الأهالي الجزائريين منذ البدايات الأولى للاحتلال 1830م وهذا بتشكيل عدة فرق عسكرية جزائرية مكونة من الأهالي الجزائريين التي كانت ذات معرفة بأقطار الجزائر وتكررت العملية باختلاف الجنرالات، فالجزائر لم تقدم الدعم المادي الكبير وحسب لفرنسا، بل قدمت آلاف جنود الأندجينا الخاضعين للخدمة العسكرية، وتطبيقا لقانون المستعمر المهيمن فغالبا ما يتم وضع الفرق العسكرية الجزائرية في فرق الهجوم تلك هي الأداة كلها للسباق نحو التسلح بوسائل تمكنها من خوض حروب على أكثر من جهة.

ببداية القرن20م أصبع تعزيز القوات العسكرية الفرنسية بتجنيد الأهالي الجزائريين أمرا حتميا نظرا للاستعدادات لحرب أوروبية وشيكة، وفي سنة 1907م طرح ميسيميMESSIMY"مشروعه الذي كان منعرجا حاسما في تجنيد الجزائريين بصفة رسمية إجبارية، إلا أن المشروع قد أثار ضجة في أوساط الجماهير الفرنسية والجزائرية ومنه فشل مشروع ميسيمي، وأصبح إجباريا بصدور قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912م وصار أمرا لا مفر منه أبدا.

إقحام الشباب الجزائري بالخدمة العسكرية الإجبارية خاصة الذين توفرت فيهم جميع شروط أداء الخدمة كلف فرنسا مبالغ مالية معتبرة كانت بمثابة إغراء للشباب الجزائري لضمه في صفوفها، فها هي الحرب العالمية الأولى تكشف للعالم عن وجود الجزائر التي أخفاها المستعمر منذ سنة 1830م، وها هو العالم يكتشف الأحوال التاريخية والسياسية للجزائريين، وإعلان فرنسا للتعبئة والتجنيد وإرسال أولى دفعات المجندين الجزائريين إلى الجبهة الفرنسية، فأصبح الجزائريين أمام ضريبة قاسية أطلق عليها ضريبة الدم، على غرار ما استنزفته فرنسا من الجزائر في مختلف المجالات، كلها أساليب تتعارض مع اتفاقية لاهاي سنة 1907م التي تمنع تجنيد سكان المستعمرات للأغراض العسكرية والأعمال الشاقة، فالتجنيد الإجباري كان بمثابة قانون جائر صبغته الإجرامية تكمن في كون أن الحكومة الفرنسية لم تعترف بالجزائريين كمواطنين فرنسيين.

أحدث قانون التجنيد الإجباري ردود فعل متباينة، منها التي كانت معادية ورافضة رفضا قطعيا، فعامة الأهالي الجزائريين رفضوا التجنيد بالاعتراض، وتظاهر البعض الآخر في مختلف أنحاء الجزائر وتمرد البعض الآخر ورفع السلاح والتحقوا بالجبال، إلا أن البعض الآخر وهم فئة قليلة أيدت القانون، كانوا مفرنسين من جماعة النخبة والذين رأوا في القانون فرصة لمساومة فرنسا مقابل القبول وطرح

بعض المطالب، لعل أهمها وأبرزها إلغاء القوانين الاستثنائية بما فيه قانون الأهالي بإرسال الوفود لفرنسا "باريس"، وجعلوا من الترويج للقانون والدعاية له وسيلة في كسب حقوق تخدم مصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى.

كان لقانون التجنيد الإجباري عدة انعكاسات، أبرزها كانت سلبية جعلت من الجزائريين يعيشون حياة متدنية في جميع الجوانب، إلا أنهم اكتسبوا خبرة عسكرية نتيجة احتكاكهم بالجيوش الأوروبية، وبرز نشاطهم السياسي والعمل النقابي وأصبحوا واعين سياسيا.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: الرغبة في دراسة الموضوع لعدم معرفتنا به بشكل معمق، خاصة بعد شرح الأستاذ المشرف لنا أهمية دراسة الموضوع، ودوره أيضا في إثراء رصيدنا المعرفي ومعرفة معلومات جديدة بالاعتماد على مصادر عربية وفرنسية.

الأسباب الموضوعية:

الرغبة في:

- التعرف على البدايات الأولى للتجنيد وكيف تم تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي الذي كان دخيلا على المجتمع الجزائري وأهم الفرق العسكرية المشكلة منه.
- معرفة الإجراءات التي سبقت قانون التجنيد الإجباري وأهم المشاريع المتمثل في مشروع ميسيميMESSIMY في تجنيد الأهالي الجزائريين.
- معرفة الدوافع الحقيقة لقانون التجنيد الإجباري، وكذا المراسيم وأهم ما جاء به من إغراءات جعلته يقوم بتعبئة الأهالي وإقحامهم في الحرب.

- نقص الدراسات العلمية المفصلة في موضوع دراستنا بالنسبة للمؤيدين والرافضين للقانون.
- الكشف عن انعكاسات قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين في مختلف الجوانب.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع تجنيد الجزائريين بين التأييد والرفض في معرفة عدة جوانب كمعرفة القانون بحد ذاته وبدايات جعله إجباريا وكيف كانت ردود الفعل على القانون من الفرنسيين والجزائريين.

طرح الإشكالية:

اهتمت دراستنا لموضوع "التجنيد الإجباري بين التأييد والرفض" بتحليل ومناقشة قانون 1912م، مع توضيح ودراسة أسباب الرافضين للقانون ومظاهر رفضهم، وكذا مؤيدي القانون ومظاهر تأييدهم له وأسبابه، ومن هنا طرحنا الإشكالية التالية:

ما هو محتوى قانون التجنيد الإجباري 1912و ما هي مظاهر الرفض والتأييد؟

وتتفرع عن هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات التالية:

- كيف كانت بدايات التجنيد التطوعي وما هي أهم الإجراءات التي سبقت قانون التجنيد الإلزامي؟
- ما هي أهم الفرق العسكرية الجزائرية المجندة ضمن صفوف الجيش الفرنسي؟
- كيف كان طرح ميسمي لمشروعه بتجنيد الأهالي الجزائريين بصفة إجبارية؟
- ما هو التجنيد الإجباري1912م وكيف طرح على الجزائريين؟
- ماهي ظروف ودوافع طرح القانون؟

- ما هو محتوى قانون التجنيد وما هي أهم مراسيمه؟
- كيف قامت فرنسا بتعبئة وترحيل المجندين الجزائريين؟
- كيف كانت ردود الفعل الرافضة للقانون؟
- كيف كانت ردود الفعل المؤيدة للقانون؟
- ما هي انعكاسات القانون على الجزائريين؟

الدراسات السابقة للموضوع:

إن موضوع التجنيد الإجباري تأييدا ورفضا لم يتم دراسته كثيرا، هذا إن لم نقل منعدمة فأبرز دراسة سابقة كانت الأقرب لموضوعنا هي دراسة الأستاذ الحاج ناصر بعنوان مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ المعاصر بالمدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة، السنة الجامعية 2005 2004م.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الوصفي لعرض الحقائق التاريخية المتعلقة بالتجنيد الإجباري في وصف أهم الأحداث التي سبقته، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل ودراسة قانون التجنيد الإجباري.

خطة البحث:

اعتمادا على المادة التاريخية التي كانت بين أيدينا قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث بداية بالمقدمة

المبحث الأول: تم فيه التحدث عن بدايات جذور التجنيد التطوعي لفرنسا بالجزائر منذ احتلالها للجزائر سنة 1830م، وكذا ذكر أهم الفرق العسكرية المشكلة من

الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي وأهم إنجازاتها، وطرح ميسيمي لمشروعه الهادف إلى تجنيد أكبر عدد ممكن من الأهالي الجزائريين.

المبحث الثاني: تم التعرف على قانون التجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين وطرح ظروف ودوافع إيداعه موضحين أيضا أهم ما جاء به القانون من مراسيم، والتحدث عما قامت به فرنسا من التعبئة والترحيل وإقحام الجزائريين في الحروب خاصة الحرب العالمية الأولى.

المبحث الثالث: تم إبراز فيه ردود الفعل الرافضة للقانون ومظاهر رفضهم وكذا التحدث عن مؤيدي القانون ومظاهر تأييدهم، دون أن ننسى ذكر انعكاسات القانون على الجزائريين، واختتمنا الموضوع بخاتمة.

أهم المصادر والمراجع:

ارتكزت دراستنا على الكثير من المصادر، ولعل من أبرز المصادر التي ساعدتنا واعتمدنا عليها هو كتاب Lavauzelle Henri Charles بعنوان "الجزائر واستيعاب الأهالي المسلمين "الذي تزودنا به إلكترونيا من طرف طالب مغترب بفرنسا من المكتبة الفرنسية، مكننا الكتاب من التعرف على القانون ومراسيمه وما ترتب عنه، أما عن المراجع المعتمدة كثيرا في الدراسة هو كتاب Ageron Charles Robert بعنوان "الجزائريون المسلمون وفرنسا" الذي احتوى على الكثير من المعلومات التي ساعدتنا في الدراسة، بالإضافة إلى كتاب محمد الصالح بجاوي "إسهامات الأهالي الجزائريين في الحرب العالمية الأولى 1914-1918م" الذي وكان من أبرز مراجعنا.

صعوبات الدراسة:

إن من أبرز ما واجهنا هو قلة الدراسات حول مواقف الجزائريين من التجنيد ونقص الخبرة في ميدان البحث العلمي لدينا، بالإضافة إلى مشكل الترجمة فمعظم الكتب التي استعملناها باللغة الفرنسية، يضاف الى ذلك ضيق الوقت وصعوبة ضبط موضوع الدراسة، واختلاف المصادر في تحديد العدد الكامل للمجندين الجزائريين.

المبحث الأول: قانون التجنيد الإجباري من التطوع إلى الإجبار

المطلب الأول: تجنيد الجزائريين قبل قانون 1912م

المطلب الثاني: أهم الفرق الجزائرية قبل سنة 1912م

المطلب الثالث: مشروع ميسيمي Messimy 1907-1909م

المبحث الأول: قانون التجنيد من التطوع الإجبار

احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م في إطار التوسع وبسط هيمنتها على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وبعد سيطرتها على البلاد ودخول أراضيها مباشرة حاولت فرنسا فرض سيطرتها على البلاد، فعمدت إلى استغلال الأهالي بطرق مختلفة، منها فتح باب التجنيد الاختياري للراغبين في الانضمام إلى الجيش الفرنسي وتكوين فرق جزائرية خاصة.

هذا وقد سعت فرنسا طيلة القرن 19م إلى وضع قوانين تمكنها من إدراج الأهالي ضمن القوات الفرنسية، لكنها فشلت في تطبيق هذه القوانين لعدة أسباب ولم تتمكن من تحقيقها إلا مع بداية القرن 20م حين تأكدت من الأهمية البشرية في المستعمرات خاصة الجزائر في إطار سياسة الأحلاف ودق نواقيس الحرب العالمية الأولى.

المطلب الأول: تجنيد الجزائريين قبل قانون 1912م

لم تكن فكرة تجنيد سكان المستعمرات مرتبطة بالحرب العالمية الأولى أو الصراع بين القوى العالمية، بل هي استراتيجية اتبعتها فرنسا لتحقيق الأمن في مستعمراتها بأهلها[1]،خصوصا بعد أن تم احتلال العاصمة الجزائرية، وفي 25 جويلية من سنة 1830م وقع الجنرال ديبرمون "De Bourmont[2]" قرارا ينص على إشراك الأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، لما تميزوا به من شجاعة أبهرت

[1] بلقاسم بن عبد النبي، تونسيون في جحيم الحرب العالمية الأولى، تونس، 2021، ص 8.

[2] ديبرمون:1773-1846م هو من جنرالات الإمبراطورية انضم إلى لويس18،وهو إلذي وقع على وثيقة الاستسلام وأول من خلف العهد الذي عقده مع الجزائريين ،ينظر: حمدان خوجة ،المرآة، تق، تر، محمد العربي الزوبيري، دط.، م و، ن.ت ،الجزائر،2006، ص64.

الحكومة الفرنسية[1]، وتأكدهم من قدرة سكان الأرياف الجزائرية على أداء الخدمة العسكرية[2].

بعد سقوط إمبراطورية الملك شارل العاشر خلف الجنرال كلوزيل Bertrand Clauzel[3] الجنرال ديبرمون وواصل فكرة تجنيد الجزائريين وهذا بإصداره لقانون 1 أكتوبر ثم يليه قانون 2، 3 ديسمبر 1830م ومن خلاله تم تشكيل فرقة الزواوة[4].

في سبتمبر 1833م وصلت لجنة إلى الجزائر برئاسة الدوق ديكازُ Elie Decazes، حيث زارت هذه اللجنة جميع مدن الجزائر وأوصت في تقريرها بضرورة الحفاظ على "الجزائر" كمستعمرة إفريقية، كما دعت إلى ضرورة تجنيد الأهالي الجزائريين، وقامت بالثناء على كل من استراتيجية ديبرمون وكلوزيل ضمن الجيش الفرنسي، واتبعت الإدارة الفرنسية بعض صيغ التجنيد العثمانية بالجزائر، وشكلت فرقة المخزن المكونة من قبائل مختلفة مهمتها القيام بالواجب العسكري للسلطة الحاكمة، وحافظت على الخدمة العسكرية في نظامها الشبيه بالنظام الإقطاعي بفرنسا مع قبائل السمالة والدواوير[5]، ونصت المادة السابعة من تقرير اللجنة على موافقة هذه القبائل على شروط الحاكم العام الفرنسي بمدينة وهران حتى لو طلب منها القتال ضد الجزائريين، كانت فرنسا الداعم بتمويل السلاح والخيل مقابل أن يتقاضى الخيالة قيمة فرنكين في اليوم والمشاة فرنكا واحدا بالإضافة إلى إعفائهم من

---

[1] ناصر بلحاج ،مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1911-1916م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر ،جامعة بوزريعة ،المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ العام، 2004-2005م، ص7.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830-1900م،ج1،ط1،دار الغرب الإسلامي،لبنان،1992م،ص68

[3] كلوزيل:1772-1842م ساهم في إعداد وإنجاح ثورة جويلية التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر قاد الجيش في 8 جويلية1835م برتبة مارشال. ينظر: حمدان خوجة، المرجع السابق،ص177

[4] الزواوة: نسبة إلى قبائل الزواوة ببلاد القبائل، كانت لديهم شعبية كبيرة أنقذتهم مما أعده لهم فالي "FALI"بحل الفرقة، أين اقترح كلوزيل تجنيدهم منذ عام1830م، ينظر: شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م،تر:جمال فاطمي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي، حسين بن قرين، ج1، ط1، دار الأمة الجزائر ،الجزائر، 2008م، ص476.

[5] قبائل السمالة والداوير: هي قبائل عربية تقطن بالغرب الجزائري وبموجب المعاهدة الدوفيقية أصبحت تابعة للملك الفرنسي ،ينظر: ناصر بلحاج، المرجع السابق،ص8.

الضرائب، وقد شاركت كل من فرق المخزن وقبائل الدواوير مع فرنسا في الحرب ضد الأمير عبد القادر، كما شكلت فرنسا فرق أخرى كفرقة من الأهالي أطلق عليها اسم العسكر، وهذا بموجب مرسوم 16سبتمبر 1843م، ومهمتهم هي المساعدة في جمع الضرائب مقابل تلقي الخيالة أجرا بقيمة 30 فرنك أما العسكر15 فرنكا شهريا وبنفس المرسوم الذي عدل في 11 ديسمبر 1872م تشكلت فرق القوم"(GOUMS) وهو مصطلح أطلقه الجيش الفرنسي على وحدات الدعم والإسناد المكونة من الأهالي" حيث أنها تتكون من أقوى الرجال الذين كانوا يمتلكون الأحصنة والبنادق وأبرز ما ميز فرقة القوم هو عدم تلقيها لمستحقات مالية من غير الاستفادة من توفير الأكل لهم والعلف لماشيتهم، واستغلت هذه الفرق في حملة شنتها فرنسا ضد المغاربة[1].

إضافة إلى فرقة الصبايحية التي تم ضمها للجيش الفرنسي عام في16 نوفمبر 1831م، وقد تم إنشاء كتيبة الصبايحية الأولى في مدينة الجزائر بتاريخ 10 سبتمبر 1836م وهدف فرنسا الأساسي من تشكيل هذه الفرقة هو عزلها وإبعادها عن الأمير عبد القادر[2].

وتواصلت الرغبة في تجنيد 30 الف منهم ولم يلق الاقتراح القبول داخل الإدارة الفرنسية[3]، وفي عام 1837م شكلت الحكومة الفرنسية فرقة قناصة إفريقية تتكون من فرنسيين مستوطنين، فرنسيين، وأوروبيين وأهالي جزائريين وكان القناصة الجزائريون

[1] ناصر بلحاج ،المرجع السابق،ص9.
[2] محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص ص 170، 171.
[3] بلقاسم بن عبد النبي، المرجع السابق، ص 9.

من قناصة إفريقيا تحت قيادة الضباط الفرنسيين، وتميزت هذه الفرقة بكونها كانت في الصفوف الأولى للمشاة ومهمتها كانت معرفة أماكن العدو[1].

في 27 سبتمبر 1855م تم تشكيل جيش من الجزائريين يضم 70 ألف رجل إلا أن المشروع فشل بسب غياب جرد الحالة المدنية[2].

اقترح الجنرال استرازي "Estrazy" سنة 1857م، إجبار القبائل على تقديم عدد من القناصة الأمر الذي رفضته مديرية الشؤون الجزائرية بوزارة الحرب خشية رد فعل الأهالي، وتواصلت الرغبة في تجنيد الأهالي الجزائريين مع اقتراح مونتبان "Montauben" سنة 1859م تجنيد 30 ألف منهم ولم يلقى الاقتراح القبول داخل الإدارة الفرنسية[3].

اقترح الجنرال مارتمبري "Martimpary" في 23 جويلية 1864م تجنيد 5آلاف جزائري يختارهم شيوخ القبائل، يقومون بالخدمة العسكرية لمدة خمسة سنوات يقضون السنة الأولى في فرقة القناصة الجزائريين، والثانية في فرقة القناصة بفرنسا وبقية السنوات يوزعون على مختلف الفرق العسكرية الفرنسية، إلا أن المشروع باء بالفشل ولم تعره القيادة العامة اهتماما وطرحت مكانه مرسوم 21 أفريل 1866م الذي حفزت فيه الأهالي على الإدماج التطوعي في صفوف الجيش الفرنسي لمدة أربع سنوات مقابل منحة تقدر ب 400 فرنك[4].

قامت فرنسا باستغلال الأهالي الجزائريين خاصة منهم الشباب كطريقة للتوغل أكثر داخل البلاد كما أشركت الفرق في جميع حملاتها، وفي سبعينيات القرن 19م

[1] محمد الصالح بجاوي، إسهامات الأهالي الجزائريين في الحرب العالمية الأولى 1914-1918م،ط1،المكتب العربي للمعارف، القاهرة ،2018م،ص29.
[2] ناصر بلحاج ،المرجع السابق،ص10.
[3] بلقاسم عبد النبي، تونسيون في جحيم الحرب العالمية الأولى،تونس،2021م، ص9.
[4] بلقاسم عبد النبي، نفسه، ص9.

وضعت سلطة الاحتلال مشروع قانون التجنيد المحدود للأهالي بين 1872-1874م، ولم يعرف النور بسبب إعلان الجمهورية الثالثة ومعارضة المعمرين، مما خفض عدد المجندين الجزائريين من12375 سنة 1870م الى 7000 مجند سنة 1881م[1].

بعد توسع المجال الفرنسي بضم مستعمرات جديدة في أواخر القرن 19م وقد ترسخت فكرة تجنيد الأهالي في وجدان السياسيين، ووجدت لها مكانا داخل أروقة السياسة الفرنسية، واتجهت فرنسا سنة 1882م إلى إنشاء جيش فرنسي ضخم من الأهالي في إفريقيا يضم بين 200 و300 ألف شخص غير أن الخلافات السياسية الداخلية والتخوف من منح الأهالي حق مواطنة حالت دون ذلك[2].

سنة 1889م طرح النائبان غولبي وميشليي "Gaulier" و"Michelier إدراج موضوع تجنيد الجزائريين في قانون الخدمة العسكرية الصادر يوم 15 جويلية من نفس السنة مقابل الإدماج وإسناد الحقوق السياسية للأهالي، ولقي المشروع مصير سابقيه بسب معارضة اللوبي الاستعماري الذي نجح في إدراج التجنيد في المستعمرات بالمراسيم ولم تشمل بعد بقانون، لهذا دعا النائب مارتينو"Martino" السلطة في فرنسا سنة 1890م إلى تقديم مشروع ينظم الخدمة العسكرية في كامل المستعمرات الإفريقية، وباءت الدعوة بالفشل نتيجة خلاف الطبقة السياسة حول الموضوع[3].

ظهر مشروع شوتون "Emile Chautemps" سنة 1900م والذي طالب بتشكيل فرق احتياط من المستعمرات خاصة في الجزائر، ونص على تجنيد جميع الأهالي القادرين على حمل السلاح، وكان الخوف من منح الحقوق السياسية للأهالي

[1] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص14.
[2] بلقاسم عبد النبي، المرجع السابق، ص 9.
[3] نفسه، ص 10.

عائقا أمامه، وقد عرف نفس مصير مقترح مقرر ميزانية الحرب لريبارني "Raiberni"، أين حث وزير الحرب الفرنسي نيكولاس اندريه "Nicolas Andrè على: "تجنيد أهالي المستعمرات وفي ذلك تغليب للمصلحة العامة الفرنسية[1]".

ومثلت دراسات النقيب باسول "Passols" سنة 1903م من أهم وأوضح ما خصص لموضوع تجنيد الأهالي في الجزائر، وقد حدد سن التجنيد ب18 سنة، وعند بلوغ هذا السن أي 18 سنة يصبح الأهالي الجزائريين قادرين على تحمل أعباء الخدمة العسكرية، كما أن نموهم الجسماني أسرع من نمو الفرنسيين غير أنهم يشيخون بسرعة وبالتحديد عند سن الأربعين، وتم تجنيدهم ما بين 18 سنة و40 سنة[2]، وحددت مدة التجنيد ب 3سنوات، وأعفي تلاميذ المدارس الإسلامية، وتأجيل الخدمة لمن له أعباء عائلية، والتجنيد الجزئي لقدماء الجنود (مع الاحتفاظ بهم تحت قانون الأحوال الشخصية وتخصص لهم الوظائف المدنية ولا يستفيدون من حق الانتخاب)[3].

تعثر إصدار قانون تجنيد الأهالي بالمستعمرات وخاصة الجزائر لا يعني عدم استخدام فرنسا للأهالي في صفوف الجيش الفرنسي، فلم يبق للجزائريين سوى الخدمة العسكرية لتوفير لقمة العيش بعد ما تمكن المعمرون من الاستيلاء على وسائل الإنتاج والأراضي الصالحة للزراعة[4]. أنظر الملحق رقم 01.

[1] بلقاسم عبد النبي ,المرجع السابق، ص10

[2] *Capitaine passols L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans, paris 1903 p53.*

[3] Ibid p p 54 55;

[4] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة :حنفي بن عميدي ،القصبة ،الجزائر، 2007،م ص 16.

المطلب الثاني: أهم الفرق الجزائرية قبل سنة 1912م.

استطاعت فرنسا في السنة الأولى من احتلالها للجزائر أن تستقطب بعض القبائل، وتكوين فرق لها القدرة على مواجهة المقاومة والتوسع جنوبا والسيطرة التدريجية على البلاد والعباد ومن هذه الفرق نذكر:

فرقة زواوة:

تسميتها من قبائل الزواوة، حيث قال عنهم جوليان شارل أندريه بأن كلوزيل قد جندهم في سبتمبر 1830م[1]، وذكر أبو القاسم سعد الله: "في أكتوبر 1830م لباسهم مميز لونه أحمر إلا قادتهم كان لباسهم من اللون الأزرق"[2].

قيل عنهم: "الزواوة مقدمون في البلاد ومؤخرون في الراتب"، فهم مشاة يقومون بحراسة البلاد دون أجر، وضمتهم فرنسا إلى جيشها محاولة منها بسط توسعها في الداخل الجزائري بأقل تكلفة وخسائر ممكنة[3]، واتجهت فرنسا في البداية إلى تجنيد أعداد كبيرة منهم إلا أنها رجعت عن ذلك بسبب فرار العديد منهم بعد أن أنكرت وعودها معهم بتحسين معيشتهم وظروف تجنيدهم وتجديد لباسهم دوريا والتقليل من ساعات الحراسة، فذكر عنهم بارتيزان "Partizan": (أنهم عراة وذلك وضع يزعجهم وينفرهم)[4].

[1] جوليان شارل أندريه، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، م1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008،ص476.
[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1939م،دار المعرفة ،الجزائر،2006م،ص48.
[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992 ص68.
[4] جوليان شارل أندريه، المرجع السابق، ص478.

كذلك بسبب تراخيهم في تطبيق الأوامر العسكرية أثناء المعارك، وصفت أهالي زواوة بأبشع النعوت، فهم محاربون ضد أهاليهم مرتدون وخونة، لذلك كانوا سريعي الهروب من الجيش ثم رفضوا التجنيد[1].

يقول لافوزال شارل أندري في مصدره المتعلق بتجنيد الأهالي المسلمين عن الزواوة خاصة: "الزواوة هم لا يتعبون فرنسا بسب المصالح المادية، ويتميزون بالقوة والشجاعة وبإمكانهم أن يقدموا أحسن المشاة"[2].

في حين يشير أبو القاسم سعد الله إلى أن بلاد الزواوة كانت خاضعة ل"عمر راسم" خليفة الأمير عبد القادر[3]. انظر الى الملحق رقم03.

فرقة القناصة الجزائريين:

أسست سنة 1831م من الخيالة[4]، وكانت في أول تشكيلها متكونة من فيلقين من الخيالة في مدينتي الجزائر ووهران، وضم الفيلقان ستة كتائب من 130 حصان و100 رجل من المشاة، وشملت كل كتيبة 40 فارسا من الأهالي، وفي سنة 1839م رفع عدد الفيالق إلى أربعة وتميزت هذه الفرقة بالترقيات السريعة لمجنديها وهو ما جعلها محط أنظار الشباب الذين سعوا إلى التجنيد داخلها، وفي سبتمبر 1834م حدثت مظاهرات دامت ثلاثة أيام بسبب الأجور، تضمنت هذه المظاهرات الضباط أيضا ومن هنا أصدرت المحكمة العسكرية حكمين اثنين بالإعدام نفذ واحد فقط وتم إيقاف خمسة ضباط وإدماجهم في الخدمة مرة أخرى بعد أن أخذت قيادة الفيلق الثاني إعجاب أورليون[5].انظر إلى الملحق 04.

---

[1] جوليان شارل أندريه، المرجع السابق، ص478.

[2] Lavauzelle henri cherles,l' Algérie et l assimilation des indigènes musulmans,l utilisation de ressource militaire de l algerie, paris 1903;p p 15.16.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830-1900، ج1، المرجع السابق، ،ص ص 342 -350.

[4] ناصر بلحاج، المرجع السابق،ص10

[5] جوليان شارل أندريه، المرجع السابق،ص ص475-476

فرقة القومية:

شكلها الكونت "فالي"[1] سنة 1840م، تميزت بعدد القوميين الغير الثابت، ليس لديهم ملابس خاصة يمتازون بها ولكن كانت لديهم أحصنة خاصة، واعتبروا من الجيش النظامي فكانوا تحت طلب القوات الاستعمارية، كما أنهم لا يتقاضون أكثر من فرنك واحد[2].انظر الى الملحق 05.

فرقة الصبايحية:

شكلها مونك ديزر في ديسمبر سنة1842م لحراسة البلاد، وهم ينتمون لعائلات كبيرة وثرية يوفرون الأحصنة والأسلحة بأنفسهم، ودمجوا مع فرسان المخزن ومعفون من الرسوم الشخصية، شكلوا أساسا لمواجهة ثورة الأمير عبد القادر[3].

تكونت الفرقة من أربعة سرايا من الأهالي العرب، لكن لم يكونوا مضموني الولاء ودائمي الفرار، وجهتهم فرنسا إلى المراسلات أكثر من القتال خاصة وأن براعتهم لا تلاحظ إلا في الغزوات المفاجئة، تم تنظيم فرقة الصبايحية في جوان 1841م في قوة تتألف من 20 كتيبة وأربعين ألف رجل، تلقوا بعض الرتب تتراوح بين عريف وملازم[4]، وفي 17 أفريل 1843م صرح الجنرال "برغواي Bargawi" عنهم قائلا: "لقد كان لي بعض الصبايحيين قاتلوا مثل الأسود، يؤسفني عدم جلبهم إلى كل مفرزة، أضاف أيضا مادحا لهم، "هم أبطال في كل مكان يتم تمييزهم بين أشد القوات، ولهذا السبب صنفتهم كجنود لا تضاهى[5]". انظر إلى الملحق 06.

[1] فالي: من مواليد 1773م،انضم إلى الجيش الفرنسي خلال حروب الثورة الإمبراطورية، عمل في البداية في سلك المدفعية،1793م أخذ رتبة ملازم أول وفي سنة 1795م كان قائد فرقة، لقب بالبارون في 1810م ثم الكونت فالي سنة 1811م،ينظر:غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة،الجزائر،ص320.

[2] غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد، دار هومه، الجزائر، 2007 ،ص320.

[3] جوليان شارل أندريه، المرجع السابق،ص473.

[4] نفسه،ص473-474.

[5] نفسه ،ص468.

فرقة الرماة الجزائريين:

تأسست بصفة رسمية في 7 ديسمبر 1841م، أفرادها مجندون جزائريون وضباط فرنسيون، وهم موزعون على المقاطعات الجزائرية التالية: الجزائر، قسنطينة وهران[1]. انظر الملحق 07.

المطلب الثالث: مشروع ميسيمي"Messimy"1 907-1909م

لعبت الاستعدادات لاحتلال المغرب الأقصى وبوادر التأهب للحرب العالمية الأولى دورا هاما في فرض مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين على طاولة أعمال الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية بفرنسا، وأخذ مكانا على أعمدة الصحافة فخصصت له جريدة القرن **le siécle** اثني عشر مقالا وجريدة الوقت le temps أربع مقالات، خاصة وأن التجنيد سيطبق على الأهالي الجزائريين ومن هنا تم تعيين ميسيمي[2]، فقام بطرح قضية التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين من خلال الرسالة التي أرسلها إلى وزير الحرب ذكر فيها بأن الجزائر تزودهم بحوالي 17000 جندي بينما يمكنها التزويد ب 100000[3].

لهذا رأى ميسيمي "Messimy" ضرورة تحضير قانون لتوفير الاحتياط، خاصة وأن فكرة التجنيد كانت محل اهتمام من البرلمان والدوائر العسكرية العليا وكذا أجهزة الصحافة الفرنسية، فقانون التجنيد الإجباري المطبق على الأهالي كان مؤيد من طرف وزارة الحرب التي وجب عليها اتخاذ قانون في هذا المطاف، وقال ميسمي في هذا الصدد: "من أجل التقليل من مخاوف الموظفين في الجزائر، يلزم عرض تونس

[1] محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون في الجيش الفرنسي 1830-1900، دار القصبة للنشر الجزائر ص175-176.

[2] أدولف ميسمي: ولد في 31 جانفي 1869م بمدينة ليون الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية بسان كير برتبة ضابط. انتخب نائبا في الفترة ما بين 1902-1912م،اشتغل منصب وزير المستعمرات من 2 مارس إلى جوان1911م في حكومة آرنست مونيس ثم وزير للحرب في 27جوان 1911م إلى 14 جانفي 1912م توفي في 1 سبتمبر 1935م،ينظر:ناصر بلحاج، مرجع سابق،ص14.

[3] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص728.

كأفضل مثال عن التجنيد الإجباري"، فطرح وجوب التجنيد الإجباري في الجزائر مثلما هو قائم في تونس منذ سنة 1860م لتعويض النقص الفادح لعدد الجنود الفرنسيين الذي تراجع من 215000 سنة 1889م إلى 210000 سنة1908م[1].

خاصة وأن قانون 21مارس 1905م الذي بموجبه تم تخفيض مدة الخدمة العسكرية من خمس سنوات إلى سنتين أثر سلبا وخلق عجزا عدديا سنويا ما بين 50 و60 ألف جندي[2]، وهو ما خلق عدم توازن بينها وبين ألمانيا التي وصل عدد جنودها الى850 ألف جندي[3].

وعبر ميسيمي "Messimy"على رغبته من الاستفادة من المستعمرات الإفريقية ومنها الجزائر بشريا خاصة وأنها تضم خمسة ملايين ساكن، وذكر: "رغم حداثة الجيش في تونس 20 عاما على تشكيله استطعنا بواسطة التجنيد الإجباري تكوين جنود في مستوى مهارة نظرائهم في فرنسا، وبذلك فتونس التي تمنحنا في وقت السلم 7000 رجل بإمكانها إمدادنا في وقت الحرب ب25 إلى 30 ألف جندي، علما أن عدد سكانها لا يتجاوز ثلثي سكان الجزائر"[4]، وطلب ميسيمي"MISSIMY" من وزير الحرب جورج بيكار"GEORJE PIQUART" إرسال لجنة لدراسة وضع الخدمة العسكرية الإجبارية في الجزائر، وهو ما تم في 17 أكتوبر1907م بقيادة العقيد **ريديسي** "**Redicer**" وانتهت اللجنة إلى اعتبار17 ألف من الرعايا الجزائريين عدد قليل للدفاع عن الوطن، ويرجع ذلك إلى النمو اقتصادي الذي يتطلب يد عاملة

[1] Sèbe Achille ,La conscription des indigènes d' Algérie , Emile larose paris, 1912, p29

[2] La revue Blue, L'utilisation de forces militaire de l'Algérie, 1907,p29

[3] De Gaule Charles, la France et son armé librairie ,paris, 1938 220-231

[4] بلجة عبد القادر، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945م،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والعام، جامعة جيلالي ليابس ،سيدي بلعباس 2015-2016م، ص36

وفيرة، وأوصى ريدسي "Redicer" في 19 نوفمبر 1908م بوجوب تجنيد بين 200 و250 ألف جزائري في أقرب وقت يشكلون أربعة فيالق، في كل إقليم فيلق والرابع في منطقة القبائل على أن تتم العملية على ثلاث سنوات وتراعي شروط الواقع الأهلي بما في ذلك أن لا يبتعد المجندون عن المنطقة الأصلية، وأن يوزعوا في ثكنات معروفة بالصرامة الداخلية[1].

لقي اقتراح ريدسي "Redicer" الموافقة من السلطة العسكرية التي أبدت تفهمها وموافقتها، إلا أن السلطة السياسية بقيت مترددة مخافة ردود فعل الأهالي[2].

وأخذ المشروع نصيبا كبيرا من الاهتمام وتبلور في مرسوم ريدسي الذي حدد الخدمة العسكرية للأهالي في الجزائر بثلاث سنوات، ووافق عليه مكتب الحاكم العام بعد دراسته على أن تتم فيه تعديلات مثل المساواة في سنوات التجنيد بين الفرنسيين والجزائريين بسنتين، والتفكير في الإعفاءات والمساعدات وأمر وزير الداخلية كليمنسي Clemenccy بإحصاء الجزائريين الذين بلغوا سن 18سنة في 1908م وتحضير الرأي العام الداخلي في الجزائر لتقبل فكرة التجنيد الإجباري[3].

عرفت عملية الإحصاء التي جاءت بهدف رفع عدد المجندين إلى 46 ألف في 10 سنوات بين تونس والجزائر رفضا شعبيا من قبل المعمرين والأهالي الجزائريين وحتى الطبقة السياسة، حيث قال "Leroy Beaulieu": "أنه أخطر مشكلة قد تواجه المستعمر، ويجب إيقاف وتجميد المشروع"، وقال أيضا Eugene Etienne[4] في هذا الصدد: "أن التجنيد الإجباري هو أسوء مغامرة وأن الأهالي سيعتبرونه مساسا بأحوالهم الشخصية ويستحسن ترك الأمور على حالها لأن هذا يؤدي إلى انتفاضات

[1] بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص37.
[2] نفسه، ص38.
[3] نفسه، ص38.
[4] أوجين إتين: هو الوزير السابق للحرب حيث أنه جزائري المولد وكذا ابن جندي جزائري، ينظر: نفسه، ص730.

كبيرة وخطرة، ولا يجب أن يكون التجنيد بالقوة لأن هذا سيجعلهم متمردين يشكلون خطرا على فرنسا"[1].

وعارض المجلس الأعلى أيضا المشروع بقيادة Morinaud، في حين أيد مؤتمر المزارعين واللجنة المالية المشروع وأكد المستوطنين الفرنسيين على ضرورة تجميده، فحسب رأيهم أنه إذا طبق سوف يتحصل الأهالي الجزائريين على حقوقهم السياسية والمدنية، وكانت الطبقة العسكرية موافقة على المشروع شرط أن تكون هناك ازدواجية الجنسية، وكذا قد أيدت جريدة le temps المشروع بشرط أن يكون الفيلق يضم ثلاثة من اثنين من المعمرين وواحد من ثلاث من الأهالي[2].

وعارض الأهالي الجزائريين المشروع وقاطعوا المشاركة في الحرب ضد المغاربة، وقد رفضه وعارضه علماء الدين والأئمة والزوايا وأيضا الأعيان والمحافظين بقولهم أن الحرية والحقوق السياسية التي منحت للجزائريين هي مخالفة وضد وحدة المجتمع الجزائري خاصة وأن المجند سيدمج بشكل كلي وجذري في فرنسا[3].

وكشف ميسيمي عن الدعاية الصحفية للترويج لمشروعه والإقناع بالنتائج والفرق بين التجنيد بالاستدعاء والانخراط، وأكد أن تجنيد نسبة خمسة في المئة من الأهالي المسجلين يمكن فرنسا سنويا من 2500 مجند ويمكن رفع عدد المجندين إلى 90 أو 100 ألف[4].

[1] شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، تر الحاج مسعود، ج2، دار الرائد للكتاب، 2007،ص730.
[2] نفسه، ص ص730-734.
[3] نفسه، ص ص 736-7410.
[4] بلقاسم بن عبد النبي ،تونسيون في جحيم الحرب العالمية الأولى، ص26.

وأعتبر التجنيد بمثابة الخطوة الأولى لإصلاح العلاقة بين الدولة الأم ومستعمراتها: "حد علينا أن نستغل هذا الكم الهائل من الجند مقابل ذلك لا بد من الانفتاح على رعايانا يوما بعد يوم بإعادة النظر في قانون الأهالي والضرائب التي أثقلت كاهلهم[1]".

إلا أن المشروع قد فشل حيث أخذ 16 صوت مقابل 37 بالتصويت من طرف حزب المستوطنين[2]. أنظر الملحق رقم 4.

[1] اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع، السابق، ص 739.
[2] نفسه، ص742.

خاتمة المبحث:

طرحت فكرة تجنيد الأهالي الجزائريين داخل الجيش الفرنسي منذ احتلال الجزائر بهدف استغلال الأهالي في التوسع خاصة في المناطق الجنوبية بشكل طوعي.

وإن لم تنجح السلطات المدنية طيلة القرن19م في إصدار قانون التجنيد الإجباري، إلا أن المستندات العالمية ببوادر الصراع داخل أوروبا ورغبة فرنسا في احتلال المغرب الأقصى سرع بالتوافق عليه.

ومثلت سنة 1907م نقطة الفصل في تغيير نظرة السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية اتجاه الأهالي في المستعمرات الإفريقية عموما والجزائر خاصة، واستطاع ميسمي أن يدرج القوة البشرية للمستعمرات كعنصر هام في مشاريع وزارة الحرب لتغطية العجز الذي يعانيه الجيش الفرنسي أمام قوة ألمانيا، إلا أن مشروع ميسمي فشل ولم يلق القبول الكافي لتجسيده.

المبحث الثاني: التجنيد الإجباري للجزائريين 1912م

المطلب الأول: التجنيد الإجباري 1912م

المطلب الثاني: دوافع وظروف إصدار قانون التجنيد الإجباري

المطلب الثالث: دراسة القانون(مفهوم قانون التجنيد الإجباري1912م ومراسيمه)

المطلب الرابع: التعبئة والترحيل

المبحث الثاني: التجنيد الإجباري للجزائريين1912م

كان مشروع التجنيد الإجباري للجزائر محور مناقشات دخل المؤسسة السياسية والعسكرية الفرنسية منذ عام 1830م، لم يأخذ الأمر مكانة مهمة إلا بعد سنة 1907م مع ميسمي، الذي دعا بقوة إلى تغيير السياسة الفرنسية تجاه مستعمراتها واستغلال القوة البشرية التي تمتعت بها، فمنذ سنة 1910م كتب العقيد شارل مانجان Charles"**Mangan**" عن القوة السوداء وذهب إلى الحديث عن100مليون فرنسي على ضفتي المتوسط، وأكد على إمكانية تحويل أهالي المستعمرات الأفريقية إلى محاربين أشداء، وقد جر تجنيد للأفارقة إلى القول: «الفيالق السوداء لا تمدنا فقط بالعدد، فهي تتكون من جنود محترفين عنيدين، عايشوا كل أنواع الحرمان وكل أنواع الأخطار ولا تملكها أي قوة في أوروبا، ويمتازون بالبساطة، المثابرة، القدرة القتالية، وقوة لا نظامية، يخلق وجودها في ساحة القتال تأثيرا معنويا عظيما».

كانت رغبة فرنسا في احتلال المغرب الاقصى وتوتر العلاقات الدولية التي كانت تنذر بحرب في أوروبا والعالم سبب توقيع الحكومة على مرسوم التجنيد الاجباري دون اهتمام لما يخلفه على المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: التجنيد الاجباري سنة 1912م

اعتمدت السلطات الاستعمارية على الاحصاء للتمكن من عد القوة البشرية القادرة على حمل السلاح في الجزائر، فكانت احصائيات 1912م، للشبان الذين بلغوا سن 18 فأحصت26662 شابا في ثلاث مقاطعات، وقررت تجنيد 2000 جزائري 500 متطوعا، والبقية إجبارية[1].

الجدول: عدد الشبان القادرين على التجنيد سنة 1912 م[2].

المقاطعة	العدد
الجزائر	8423
وهران	4707
قسنطينة	13532

يبين الجدول عدد الشبان المجندين في الجزائر سنة 1912م، وبتحليل الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة تجنيد كانت بمقاطعة قسنطينة، حيث تم تجنيد 13532 شاب ثم تأتي مقاطعة الجزائر في المرتبة الثانية من حيث عدد الشبان المجندين بواقع 8423، لتتذيل مقاطعة وهران ترتيب عدد الشباب المجندين بواقع 4707 مجند.

فأصدرت فرنسا مرسومين، المرسوم الأول في 31 جانفي 1912م، محددا مدة الانخراط في الجيش ب 12 سنة علاوة إلى 4 سنوات في إطار الالتزام، أما المرسوم الثاني فكان في 03 فيفري من نفس السنة، حدد طريقة التجنيد وقدم منحة ب 250 فرنك مقابل 3سنوات من الخدمة العسكرية[3].

لم تتوانى القوات الفرنسية في إعطاء الأوامر للحاكم العام بالجزائر شارل ليتو"Charles Léto"، فقام في24 من نفس الشهر بتنفيذ قانون التجنيد الإجباري

[1] :Sebe Achille, IBID, p 43-44.
[2]:La Revue indigene, N°75, 30 Juillet 1912.
[3]Journal Officiel de la république française, n 37, 07/02/1912, p 1208.

وأرسل بدوره تعليماته الفورية إلى عمال المقاطعات الثلاث الناصة على استدعاء شبان البلديات المختارين بالقرعة، بناء على الإحصاء الذي تم أواخر 1911م وأوصى بعدم إثارة الأهالي، بعد ما عرفت عملية الإحصاء من تجاوزات، وبعد 03 أشهر وبالتحديد في شهر جوان 1912م تقرر تجنيد حوالي 2500 شخص موزعين على 3 فيالق حسب عدد المقاطعات ليكون عدد الفيالق في كل المقاطع ثمانية[1].

الجدول: المجندون إجباريا خلال سنة 1912 م[2]

القطاع	عدد البلديات	المسجلين	المنخرطون	المؤجلون	المقصيون	المجندون	الاحتياط
الجزائر	19	20511	79	881	1389	604	123
وهران	16	5645	209	240	218	215	92
قسنطينة	27	12575	61	452	2485	1270	144

يبين لنا الجدول عدد المجندين اجباريا خلال سنة 1912 حسب كل قطاع وبلديات كل مقاطعة حيث أحصت الجزائر التي تحتوي على 19 بلدية 20511 مسجلا كمجموع عام أحصينا منهم 79 منخرطا و604 مجندا و123 شابا فالاحتياط و881 من المؤجلين بينما مكان عدد المقصين 1389 مقصيا.

أما مقاطعة وهران فتحتوي على 16 بلدية فيها 5645 مسجلا منهم 209 منخرطا و240 مؤجلا و218 مقصيا و215 مجندا و92 فالاحتياط.

أما مقاطعة قسنطينة فتحتوي على 27 بلدية أحصت فيها 12575 مسجلا منهم 61 منخرطا و452 مؤجلا و2485 مقصيا، يليهم 1270 مجندا و 144 في الاحتياط.

[1]: Ageron ,p 1073.

[2]: بلجة عبد القادر، المرجع السابق ص 47.

واصلت السلطات الاستعمارية التجنيد وأصبحت عادة سنوية وشمل التجنيد السنة الموالية 1913 جميع الأراضي الخاضعة الحكم المدني لاستقطاب 2533 شاب وتشكيل فيلقين في كل عمالة.

الجدول: توزيع المنخرطين حسب الفرق سنة 1913م[1]

القطاع	الرماة	الصبايحية	المجموع
الجزائر	78	136	214
قسنطينة	84	90	174
وهران	122	–	122
المجموع	254	226	510

يبين الجدول السابق توزيع المنخرطين حسب الفرق سنة 1913م حيث أن ولاية الجزائر تحتوي على 214 منخرط منهم 78 من الرماة و 136 من فرقة الصبايحية.

أما ولاية قسنطينة فتحتوي على 174 منخرطا مقسمين على 84 شخصا في فرقة الرماة و 90 منخرطا في فرقة الصبايحية.

أما ولاية وهران ففيها 122 منخرطا جميعهم في فرقة الرماة.

أصدرت القوات الفرنسية مرسوما في 28 نوفمبر 1913م رفعت من خلاله سن التجنيد من 18الى19سنة موعزة ذلك لعدم كمال البنية الجسدية للشبان، من جهة أخرى حاولت الدفاع عن مشروع استغلال الأهالي الجزائريين في الجيش الفرنسي وتقديمه على أنه في خدمة الدولة الأم، فخطب ميسيمي داخل البرلمان سنة 1913م

[1] بلجة عبد القادر، مرجع السابق، ص 48.

واستشهد بتصريح رئيس مصلحة شؤون الأهالي كالآتي: «خلال هذه السنة حقق التجنيد الاجباري نتائج باهرة، إنك يا صديقي ميسيمي قمت بعمل جبار[1]».

المطلب الثاني: ظروف ودوافع إصدار قانون التجنيد الاجباري 1912م

مع نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م شهد الجيش الفرنسي أزمة خطيرة وعجزا كبيرا في عدد الجنود المنضمين إليه، خاصة مع تطور الأحداث الدولية تطورا سريعا الى الأسوأ لاسيما في اوروبا، لكن مع بداية القرن 20م كانت كل المؤشرات تنبئ بقرب اشتعال حرب أوربية وشيكة، وتعتبر فرنسا وألمانيا الطرفان الرئيسيين، لذلك عملت على حشد أكبر عدد من الجنود خاصة من مستعمراتها لاسيما القريبة منها وفي مقدمتها الجزائر[2].

1-تراجع تعداد الجيش الفرنسي.

نظرا للعجز الذي يعاني منه الجيش الفرنسي من حيث التعداد والذي لا يكفي للسيطرة على مساحة شاسعة مثل الجزائر، زاد المشكلة تعقيدا.

إن نمو الشعب الفرنسي كان لا يتزايد إذا ما قورن بنمو الشعب الألماني، كانت الجزائر توفر لفرنسا عددا لا باس به من المقاتلين، مما خفف حدة هذه المشكلة السكانية وهو ما حذر منه ميسيمي في مقرر الميزانية الحربية السنة 1908م[3].

---

[1] بلجة عبد القادر، المرجع السابق ، ص 49.

[2] ناصر بالحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912- 1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، جامعة بوزريعة، المدرسة العليا للأدب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2004-2005،ص 8.

[3] عبد العزيز سليمان نوار عبد المحيد نعنعي، التاريخ المعاصر، اوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الاولى، دار النهضة، بيروت، ص 410.

يمكن القول بأن هذا هو العامل الجوهري الذي أجبر الحكومة الفرنسية إلى تجنيد الأهالي لتغطية هذا النقص، والإحصائيات التالية التي أوردها تقرير لجنة العرائض بالبرلمان تؤكد ذلك.

الجدول رقم: عدد المواليد في فرنسا من 1872-1911م

السنة	عدد المواليد
1872	مولود 900.000
1902	مولود845.000
1911	مولود742.000

إذن هذه الإحصائيات تؤكد أن عدد المواليد في فرنسا قد عرف تناقص كبير ويرجع هذا التراجع حسب مجلة الأهالي"Revue indigène" إلى انتشار ثقافة العزوف عن الإنجاب في هذه المرحلة بسبب الأوضاع الاقتصادية والضرائب الثقيلة بفرنسا، على غرار جريدة الحق التي أرجعت سبب ذلك إلى ما عند الأمم الأوروبية من عدم احترام للعقيدة الدينية والزواج الشرعي[1].

وقد أجرى الاقتصادي الفرنسي فيليكس دوسولييه Felix Dussolier مقارنة بين فرنسا وألمانيا توصل من خلالها أن هذه الأخيرة تفوق فرنسا كثيرا في نسبة الأطفال، بينما في فرنسا نسبة الكهول مرتفعة وهو ما انعكس على مستوى الجيش[2] كما نقلت الجريدة ترجمة لمقال من الصحفية الألمانية لكال انزيجين جاء فيه: "فالأقوام الذين لهم الولدان هم المالكون غدا، وهذا ما كسر أعناق المتعصبين الفرنسيين، الذين يترجون اللحاق بالقوى العسكرية أما نحن فلنا قوة مستقبلية في أولادنا، فلتنم حينئذ الدولة الالمانية على وسادة الاطمئنان"[3].

[1] ناصر بالحاج، مرجع سابق، ص 12.
[2] نفسه، ص16.
[3] نفسه، ص 16.

2_ المنافسة على احتلال المغرب الأقصى

عندما تفاقمت الاضطرابات في المغرب قررت الحكومة الفرنسية إرسال حملة إلى فاس في أفريل1911م بقيادة الجنرال موانيه[1]، وقد أصدرت فرنسا مرسوم في 8 أفريل 1912م إنشاء الإقامة الفرنسية في المغرب الأقصى، وقد احتاجت فرنسا إلى قواتها لمواجهة خطر اشتعال الحرب في أي لحظة، لذلك كان لزاما على فرنسا ترك معظم قواتها بأوروبا، وبالتالي فقد اضطرت إلى الاعتماد على الفرق العسكرية المتكونة من الأهالي التونسيين والجزائريين، كما كانت تنوي الحكومة الفرنسية احتلال كل المدن التي تربط الجزائر بمدينة فاس المغربية[2].

3-ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى

لقد شهد مطلع القرن 20 تنافسا رهيبا بين الدول الأوربية لفرض السيطرة في المنطقة، حيث برزت ألمانيا بجيشها القوي وذلك نتيجة مضاعفة الألمان للميزانية الحربية، حيث تزايدت ما بين 1896-1907م بحوالي سبعمائة وأربعين مليون فرنك[3]، وعلى الرغم من قوة فرنسا إلا أنها ليست كألمانيا التي هي قوة في مختلف المجالات[4].

ومن هنا أصبح تجنيد الأهالي أمرا واقعا لا رجعة فيه لفرنسا، ومن واجبها تجنيد الشباب وبحكم أن الجزائر مستعمرة فرنسية فان مشاركتها في الحرب كانت قسرية بحيث تم تجنيد الآلاف من الجزائريين لمحاربة ألمانيا[5].

---

[1]فرانسوا جورج دريفوس، رولان ماركس، ريمون بواد وفان، موسوعة تاريخ اوروبا من 1789 حتى أيامنا ج3، ط1،تر ,حسين حيدر ، بيروت ,لبنان , باريس , فرنسا , 1995، ص 346.

[2]ناصر بالحاج، مرجع سابق، ص 20.

[3]فرنسوا جورج دريفوس , المرجع السابق، ص 44.

[4]الحق الوهراني ,العدد 35 ,من 8_25 جوان 1912.

[5]بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1962، ج1، ط1، دار المعرفة، الجزائر 2006، ص 353، ص 354.

جندت فرنسا من مسلمي الجزائر ما يزيد عن الأربع مائة ألف رجل، وزيادة على ذلك العدد فقد استغلت فرنسا ثمانين ألفا من الجزائريين للعمل في المعامل الحربية الفرنسية والمعامل المدنية[1]. أنظر الملحق رقم 06.

المطلب الثالث: دراسة مرسوم التجنيد الإجباري 1912م

مرسوم فيفري 1912م هو أحد المراسيم التي أحدث ضجة كبيرة في أوساط الأهالي الجزائريين وحتى الفرنسيين في حد ذاتهم، حيث أن مرسوم فيفري 1912م كان وليد مخاض عسير، نتيجة مناقشات طويلة على جميع المستويات، وبدأت معالم هذا المرسوم تتضح في1907م لما طرح ميسيمي مشروعه على وزير الحرب وافق هذا الأخير على هذا المشروع، ولما تولى ميسيمي وزارة الحرب تم إنشاء لجنة خاصة لدراسة القضية على أرض الواقع[2]، وفي شهر فيفري 1912م قام البرلمان الفرنسي باتخاذ قرار يجبر الجزائريين على الخدمة العسكرية بحكم أنهم خاضعين للاستعمار[3].

تم اصدار المرسوم في 03 فيفري 1912م على الشباب من الأهالي للالتحاق في الجيش الفرنسي على الذين تتراوح أعمارهم ما بين19 و20 سنة من أجل الدفاع عن فرنسا.

[1] أحمد توفيق المدني , هذه هي الجزائر، دار البصائر، ص 161.
[2] ناصر بالحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري 1912-1916,مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ المعارض جامعة بوزريعة، المدرسة العليا الادب العلوم الانسانية، قسم التاريخ،2004-2005, ص 39-40.
[3] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القوي والسياسي من خلال مذكرات مناصر 1920-1936،ج1 المؤسسة الوطنية الكتاب، الجزائر، ص 33.

نشر مرسوم 3 فيفري 1912م في الجريدة الرسمية "المبشر– Le Mobacher"[1] يوم السبت 2 مارس 1912م، حيث يحتوي على ثلاثين مادة مقسمة على (3) أبواب وهي كالآتي:

الباب الأول: خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الارادي أو إعادة التجنيد

الباب الثاني: أكد على الأحكام الواردة في الباب الأول

الباب الثالث: فهو يشمل ثلاثة وعشرين بندا [23] (من البند 3 إلى البند 26) عبارة عن أحكام عامة، بداية المرسوم هو تكملة للانضمام الارادي، أما البند [3] متعلق بالإحصاء السنوي للشباب البالغين سن الثامن عشر (18) حسب البلديات، كل شاب يحسب في بلديته أو البادية التي استقر فيها منذ أكثر من عام، البند [8] يحدد التجنيد بمدة ثلاث سنوات، في حين يعفى الابن أو الحفيد أو الحفيد الوحيد المتكفل بوالدته الأرملة أو اليتيم الذي يعول عليه إخوة أصغر منه من التجنيد[2].

البند [12] تتم عملية التجنيد بعد جمع الشباب الذين تم إحصائهم واجراء القرعة لاستخراج العدد المحدد، البند [17] ومن حق المجند إيجاد البديل عنه شريطة أن يكون قادرا على تأدية الخدمة، البند [22] الذي لا يلتحق بالجيش بعد تعيينه لمدة تجاوزت الثلاثين يوما يعتبر متمردا، البند [23] أكد المرسوم على أن الأهالي المجندين يلقون نفس المعاملة التي يعامل بها الجندي المنضم إراديا، ولهم الحق في منحة قدرها مائتان وخمسين فرنكا (250 ف)، ومائة وخمسون فرنكا(150ف) منها

[1] المبشر: صحيفة انشأتها الإدارة الفرنسية صادرة عن الولاية العامة سنة 1847م باللغة الدارجة واللغة الفرنسية، كان يشرف عليها مستشرقون فرنسيين، تم انشاؤها لغرض اطلاع الجزائريين في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة عن الولاية العامة، ينظر الى: محمد، تأثر الصحف العربية الجزائرية، الجزائر 1912 ص 1 و2.

[2] ناصر بالحاج، المرجع السابق، ص 40.

يتلقونها بمجرد التحاقهم، والبقية تمنح لهم بعد سنتين من الخدمة، أما البنود من [25 إلى 30] فتنص على منح الجنود القدامى امتيازات عديدة وحمل هذا المرسوم في الأخير توقيع رئيس الجمهورية ألبار فاليار Falliere .A ووزير الحرب ميلران Millerand.[1]

لكن بعد صدور هذا المرسوم أصبح النقاش قانونيا حول طبيعة وشرعيته وتعارضه مع القانون الفرنسي عامة، ظهرت معارضة شديدة من طرف أساتذة القانون حيث أكدوا أن مرسوم 3فيفري 1912، يتعارض مع القانون الفرنسي في عدة نقاط وهي كالآتي: لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر ما من شأنه أن يجر الدولة دون مصادقة البرلمان، مجلس الشيوخ على ذلك، المادة(8) من القانون الدستوري الصادر في 24فيفري 1875 تنص على إلزامية قانونية تتطلب مصاريف مالية يجب ان يصادق عليها اولا من طرف السلطة التشريعية[2]. أنظر الملحق 07.

[1] ناصر بالحاج، المرجع السابق ، ص41.
[2] نفسه، ص 41.

المطلب الرابع: التعبئة والترحيل للجبهة

1-التعبئة

أعلن ريمون بوانكاريه "Raymond poincarè"[1] رئيس الجمهورية التعبئة العامة للحرب العالمية الأولى، وأصدرت وزارة الحرب مرسوم 03 أوت 1914م تطلب فيه من الجنرال هانوتر "Hannotter" تجنيد الشباب طيلة عدة الحرب[2] واتخذ الحاكم العام في البداية سياسة التأكيد على طواعية التجنيد الذي يقي فرنسا من مخاطر التجنيد الإجباري وما يتبعه من احتجاجات شعبية قد تؤدي إلى انتفاضات وثورات ومعارضة من المعمرين يجبر السلطة الاستعمارية على تمكين الجزائريين من الحقوق السياسية والمدنية، وذكر مصالي الحاج من مذكراته: "إن المدن أصبحت مركزا هاما للتجنيد وحتى قبل الحرب بكثير، وقال عن تلمسان «صارت مركزا هاما للتجنيد، تم تنظيم التجنيد في دائرة شعاعها أربعون كيلومترا حول تلمسان، كان الناس في هرم السلطة يعرفون أن الحصادة الكبيرة للبشر ستطل في يوم من الأيام، وعليه فإن كانت الخدمة العسكرية الإجبارية قد فرضت على المسلمين الجزائريين فلهذا السبب»[3].

وبدأت عمليات التجنيد تأخذ نسقا مكثفا، وأغرت الحوافز الإداريين والشيوخ لتجنيد أكبر عدد ممكن بعد أن منحتهم السلطة الاستعمارية من 5 فرنكات إلى 7 فرنكات عن كل مجند، وعملت على تقديم منحة للمجندين الجزائريين كأجرة يومية قدرت ب 0.22 فرنك في حين لا يتقاضى الفرنسيون سوى 0.05 فرنك، وساوت في المنح لعائلات المجندين الفرنسيين والجزائريين إذ أقرت لهم علاوة قدرت ب 1.25

[1] ريمون بوانكاريه: (1860-1934م)سياسي فرنسي ,وزير المالية (1894-1895م) ثم وزيرا للمعارف ,عضو في مجلس الشيوخ , فرئيسا للجمهورية الفرنسية 'انظر :منير البعلبكي , معجم أعلام المورد , ط1, دار العلم للملايين , بيروت 1992م , ص 9.

[2] بلجة عبد القادر، المرجع السابق، ص 50.

[3] مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1828-1938،ترجمة محمد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر 2007 ص 62.

فرنك يوميا و0.5 فرنك عن كل طفل زيادة على علاوة الانخراط في الجيش قدرت ب 100 فرنك كل 6 أشهر ورفعت الى 200 فرنك في اكتوبر 1914م[1].

كما لم تتخلى القوات الفرنسية بعد قيام الحرب عن دعايتها الاحتفالية لجلب أكثر عدد من المتطوعين واغرائهم بخطابات حول فوائد التعاقد الإرادي مع المؤسسة العسكرية، وذكر ذلك مصالي الحاج في مذكراته سنة 1916م "فالدعاية من أجل التجنيد كانت ماهرة، كانت مجموعة من عشر" تيرايور" مصحوبة بعريفين أو ثلاثة فرنسيين وعرب يطوفون المدينة، كان البعض منهم ينغم الموسيقى بالغايطة، كانوا بهذه الكيفية يجلبون الناس" ... وبما أنهم كانوا يقومون بذلك أيام الأعياد والأسواق في الزحمة، كان هؤلاء الفلاحين الذين ليست لهم أرض لأنها انتزعت منهم هم الهدف الأساسي للأعوان المكلفين بالتجنيد، عندما يقع المستمعون في سحر هذا الجو يوقف الفرنسي الموسيقى، ويتدخل عريف فيأخذ الكلمة ويشرح بكل فصاحة وبتفاصيل إضافية كل فوائد التي يمكن أن يستفيد بها من يتعاقد بصفة ارادية، إن هذه الاقتراحات كانت جذابة، وخاصة لذوي البطون الجائعة: «إن الذي يتعاقد مع الجيش يستطيع أن يقول للقائد كلمة كامبرون، ويستطيع حتى رفع يده على الآغا فالمتكلم يعرف جيدا أن هذه الكلمات ستذهب مباشرة الى قلب الفلاح الذي هو ضحية القايد والآغا اللذان كانا يفزعانه باتفاق مسكوت عنه مع الإدارة »[2].

ونجحت فرنسا بهذه الأساليب الإغرائية في استقطاب أعداد كبيرة من المتطوعين التي كانت تتناقص سنويا كلما طالت عدة الحرب بسبب الأخبار المرعبة القادمة من جبهة القتال في أوروبا والدعاية الالمانية.

[1]شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954،ترجمة فاطمي وآخرون، م 2،دار الأمة الجزائر، 2008، ص 415.
[2]مصالي الحاج، مذكرات مصالي, المصدر السابق، ص 63.

جدول رقم: عدد المجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى[1]

الدفعة	المستدعون	المتطوعون
1914	2500	16604
1915	2500	12052
1916	4802	12608
1917	16117	6281
1918	7467	_

يبين الجدول التالي عدد المجندين خلال الحرب العالمية الأولى، حيث نلاحظ أن عدد المجندين في العامين الأولين (1914-1915) عرف ثباتا بمجموع 2500 مجند ليبدأ في التصاعد في سنة 1916 حيث وصل الى 4802 مجند، ثم 16117 سنة 1917، لينخفض الى 7467 سنة 1918.

في المقابل فإن عدد المتطوعين عرف منحنى تنازلي، حيث كان عدد المتطوعين سنة 1914 16604 متطوعا، لينخفض الى 12052 سنة 1915 ثم يترفع بشكل طفيف سنة 1916 ليصل الى 12608 ، ليعاود الانحدار الى 6281 سنة 1917، في حين لم يسجل أي متطوع سنة 1918.

لقد سعت فرنسا الى تجنيد أكبر قدر ممكن من الأهالي الجزائريين وسنت القوانين التي تفرض التجنيد الاجباري عليهم، مما أدى الى العزوف عن تطوع الشباب في جيشها.

مثل اشتداد القتال في الجبهة الاوروبية والخسائر الفادحة داخل صفوف الجيش الفرنسي عاملا أساسيا في اعتماد فرنسا القوة للتعبئة، خصوصا مع عدم تحقيق الحوافز والإغراءات الأرقام المطلوبة، فأصدرت مرسوم 07 سبتمبر 1912م

[1] عبد القادر بلجة، المرجع السابق، ص 50.

ووسعت إجبارية الخدمة لتكوين جيش احتياطي من غير المعنيين بالجبهة وشملت مواليد 1890م[1].

وأقرت وزارة الحرب إجبارية رفع عدد المجندين إلى 5 آلاف، وكلف الجنرال **ديغاري Degaré** بإعداد دراسة لذلك، فأوصى بوجوب دمج الأهالي والأوربيين في دفعة 1916م حتى تتمكن القوات العسكرية الفرنسية من تشكيل 11 فيلقا و9 منهم من زواوة و2 من الرماة[2]، وفي سنة 1917م أصدرت فرنسا مرسوم 25 جانفي الذي أكد على تكثيف التجنيد وتجهيز فرق احتياطية في شمال إفريقيا[3]، وأعقبه مرسوم 23 مارس الذي أوكل إلى وزارة المستعمرات تجنيد الشباب وتوفير العمال إلا أن ذلك لم يلقى استحسان الحاكم العام في الجزائر الذي أقر بصعوبة تجنيد 28 ألف من الأهالي لدفعة 1917م، وطلب تأجيل استدعاء فئة سنة 1918م بدعوى أن قمع انتفاضة نوفمبر 1916م لا يعني خضوع القبائل، فكان رد العامل الفرنسي على إلغاء استدعاء دفعة 1918م ب: «إن المسلمين محظوظون فأبناؤنا موجودون في جبهة القتال وأما الأهالي فلا»[4].

وأمام الخسائر الكبيرة في أعداد الجيش الفرنسي وتواصل المعارك، أصدرت الإدارة الفرنسية للحاكم العام الجزائري جونارت "Gunart" تعليماتها برفع عدد دفعة 1918م، بالتركيز على المتطوعين وتوسيع مجال التجنيد ليشمل مناطق الحكم العسكرية حتى وإن انعدمت فيها سجلات الحالة المدنية[5].

---

[1] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمين وفرنسا 1871-1919م، تر، حاج يعود، ج 2، دار الرائد للكتاب،2007، ص 820.
[2] نفسه، ص 833.
[3] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ,1900-1930,ج2دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص 206.
[4] شارل روبير اجرون، الجزائريون، المرجع السابق ، ص 833.
[5] نفسه، ص 835.

حاولت القوات الفرنسية إخفاء العدد الفعلي للمجندين من الجزائر نتيجة عمليات التجنيد المكثف، وقد اختلفت المصادر والمراجع على تثبيت أعداد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، فقد قدر مصالي الحاج أعداد المتعاقدين المتطوعين 60684[1]، وقدر عبد القادر بلجة عدد المجندين ب 172800[2].

أما عدد العمال في فرنسا، فقد ارتفع إلى 13300 عاملا في بداية الحرب ليصل طيلة مدة الحرب الى 124292 عاملا خصصوا للعمل في الفلاحة والمعامل الصناعية وحفر الخنادق[3].

2-الترحيل:

اكتشف الجزائريون مثلهم مثل بقية البلدان العربية، عند تجنيدهم أنهم سيرحلون إلى أوروبا ضد عدو يجمع في صفوفه إخوانهم من العرب المسلمين في الجيش العثماني، خاصة مع تأثير الدعاية العثمانية والألمانية كثيرا في أنفسهم، فذكر الدكتور مالك التركي سنة 1911م: كانت فاجعة عندما اكتشف التونسيون أنهم قد جندوا مع الجزائريين في إطار الحملة الفرنسية لاحتلال المغرب، وتكرر المشهد عام1914م، لم يكن المجندون يعلمون بالضرورة من سيقاتلون ولكن سرعان ما أدركوا أنه لم يرسل بهم لقتال عدو لهم، بل لقتال إخوانهم من العثمانيين أي الأتراك والسوريين واللبنانيين، والفلسطينيين والعراقيين الذين تربطهم بهم مبادئ الاسلام والعروبة[4]".

[1] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 63.
[2] عبد القادر بلجة، المرجع السابق، ص 56.
[3] نفسه، ص 60.
[4] موتى العرب في الحرب العالمية الاولى، التاريخ السوري المعاصر، بتاريخ 06-04-2022 . symh Com. على الساعة 13:06

خضع المجندون الى مصيرهم المحتوم بالإبحار الى الضفة الشمالية للمتوسط وهم من طبقات فقيرة، ومن أبناء القبائل والبادية ولم تأت الفرصة ليتعرفوا على البحر، فوجدوا أنفسهم يعبرونه على السفن الحربية، وخلق ذلك قلق ورعب في صفوف المجندين وأهاليهم، ونقل لنا مصالي الحاج في مذكراته سلوك الجزائريين وهم وسط البحر، وكتب« إن الآباء الذين كان لهم أبناء في عمر التجنيد كانوا يعيشون في قلق عويص، كانوا لا يريدون رؤية أولادهم يقطعون البحر الأبيض المتوسط ويموتون من أجل قضية لا تعنيهم في شيء، فبدأ أهل تلمسان من جديد يفكرون في الهجرة، فالبعض فكر في تحذير الشباب ليرفضوا في مجلس المراجعة، فتلمسان كانت حقا تستحق تسميتها بالمدينة الثكنة، أتذكر أني في العديد من المرات رافقت العساكر إلى محطة القطار بمناسبة ذهابهم إلى الجبهة، كان وقتها الكثير من النساء والأطفال والرجال المسنين على أرصفة المحطة، وقد أتوا للتحدث مع أقربائهم قبل إقلاع القطار، ركب الجنود الذاهبون في عربات كانت مخصصة من قبل للحيوانات[1].

وأضاف: «دام العبور ثلاثة أيام للوصول إلى مرسيليا، كانت سفينة سيدي ابراهيم عسير الى جانب الساحل الاسباني وهي تتقدم مطفأة أضواءها، فقد كان التدخين ممنوعا على ظهر السفينة إذا لم تخني ذاكرتي، وكل الفوج كان مصابا تقريبا بداء البحر...»[2]. انظر الملحق رقم 13.

ولم تذكر المصادر شيئا عن تمرد الجزائريين أثناء صعودهم للإبحار نحو الضفة الشمالية للمتوسط إلا أن ذلك لا يعني عدم حصوله، لتشابه الظروف بين أهالي تونس والجزائر وتقاطع الحس الديني بينهما، فلم يتأخر المجندون التونسيون في التململ ورفض صعود البواخر العسكرية في الميناء في 1914م، أي بعد

[1] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 62.
[2] مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 82.

أسبوعين فقط من دخول الدولة العثمانية الحرب، فذكر الدكتور فيصل الشريف: «في 30 نوفمبر بالضبط عندما رفض هؤلاء الجنود الصعود الى الباخرة والذهاب إلى جبهات القتال، مراد ذلك أساسا تنامي الحس الديني، في حين تفيد التقارير العسكرية الفرنسية هذا الحس، فهناك تعتيم حتى لا يتطور هذا الشعور بين العسكر ويصبح تقريبا هو السمة الطاغية، لم توجد إشارات في الأرشيف العسكري الفرنسي تشير إلى التمرد، ولكن وقع تعتيم لمعرفة ما هو هذا التمرد وماهي أسبابه؟ لم يتم ذكر كيف وقع هذا الحادث، وكيف تمت اجابته المعروفة اليوم، ومن خلال الوثائق التي اطلعت عليها أو من خلال ما كتبه محمد باش حانبة أخ علي باش حانبة في مجلة المغرب التي أصدرها في جنيف للتعريف بالقضية التونسية، قال: «بأن ما يقارب بين 100 الى 150 جنديا قتلوا لكي يكونوا عبرة للأخرين، لكي لا يعصوا الأوامر العسكرية، هذا الرقم يمكن تأييده ربما بسهولة ولكن هذا يتطلب بحثا ويتطلب وقتا بالعودة إلى من تم دفنهم آنذاك ومن قتلوا في ذلك التاريخ بالذات بصفة كبيرة جدا حتى لا ينتشر الخبر داخل تونس ولا ينعكس على الجزائر والمغرب مما سيحفز العديد من الجنود الذين سيتم إرسالهم إلى الجبهات للاقتداء بهؤلاء، وإذا عم العصيان في تونس والجزائر والمغرب فستواجه فرنسا خطرا كبيرا ولن تقدر على إرسال الجنود إلى جبهات القتال »[1]. أنظر الى الملحق رقم 14.

[1] موتى العرب في الحرب العالمية الاولى، التاريخ السوري المعاصر بتاريخ 2022-06-04 - Symh.Com الساعة 13:06

خاتمة المبحث

تفطنت فرنسا مع بداية القرن 20م إلى الأهمية الديمغرافية لمستعمراتها في إفريقيا خاصة مع بروز الصراع داخل أوروبا، فأخذت كل الإجراءات لإدماج الأفارقة داخل الجيش الفرنسي.

فكان مرسوم 03 فيفري 1912م ينص على إجبارية التجنيد في الجزائر، الذي شكل منعرجا في علاقة الأهالي بالسلطة العسكرية التي حولت جهودها بكل الأساليب لجلب الشبان إلى الخدمة العسكرية الطوعية، ومع بداية الحرب العالمية الأولى وتزايد الحاجة إلى الموارد البشرية خصوصا مع امتداد القتال وارتفاع عدد القتلى، التجأت الإدارة الفرنسية إلى التعسف في التجنيد والاجبار على الترحيل نحو جبهات القتال، ومعاقبة الفارين وأهاليهم وإعدام المتمردين ووصفهم بالجبن والخيانة فهم فرنسا الأول من إصدار مرسوم 1912م كان خدمة الدولة الأم بتوفير أعداد مهمة من الجنود بأجور ضعيفة ترميهم في مواجهة الألمان وإفراغ البلاد من الطاقات البشرية، لا سيما الشباب الذين قد يستغلون انشغال فرنسا بالحروب الخارجية ليعلنوا الثورة في الجزائر ورغم كل مجهودات السلطات الفرنسية فإن وضعها لقانون التجنيد الاجباري لم يعفها من الاحتجاجات والثورات في العديد من مناطق الجزائر.

المبحث الثالث: قانون التجنيد الإجباري للجزائريين بين الرفض والتأييد

المطلب الأول :المواقف الرافضة لقانون التجنيد الإجباري

المطلب الثاني: المواقف المؤيد لقانون التجنيد الإجباري

المطلب الثالث :الآثار والانعكاسات لتجنيد الإجباري على الجزائريين

المبحث الثالث: قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين بين التأييد والرفض 1912م

أصدرت سلطات الفرنسية سلسلة من القوانين التعسفية في حق الجزائر والجزائريين منها قانون التجنيد الاجباري والذي أصبح مفروضا على الشعب منذ سنة 1912م، حيث أصبح الأمر لا مفر منه، مستغلة عدة ظروف منها اندلاع الحرب العالمية الأولى، رغم محتوياته الاغرائية، فقد اختلفت مواقف الجزائريين حوله، فإذ كانت أقلية أجبرت على الاستجابة، فإن أغلبية الجزائريين أعلنوا رفضهم ولجئوا الى التعبير عن رفضهم بوسائل عدة، كما اختلفت آراء المستوطنين والفرنسيين حول هذا المشروع مما أدى حدوث عدة آثار وانعكاسات على الجزائريين.

المطلب الاول: المواقف الرافضة للتجنيد الاجباري 1912م

1: موقف الجزائريين

بعد صدور مشروع التجنيد الاجباري الذي طرحه ميسمي في عام 1907م للأهالي الجزائريين، تم تشكيل لجنة حكومية بعد طرح هذا الاقتراح برئاسة المقدم "رود بييه" للنظر في كيفية تطبيق التجنيد الاجباري بطريقة مثالية من أجل حفاظ فرنسا عل مصالحها، ولقد بدأت هذه اللجنة أعمالها في أكتوبر 1907م، حيث زارت مدنا عديدة بالجزائر، حاول الفرنسيون أن يبقوها سرا الى حين الانتهاء من أشغالها إلا أن الجزائريين اكتشفوا أمرها واستقبلوها بالرفض، لتنهي عملها في مارس 1908م، وتسلم تقاريرها إلى وزارة الحرب بأن التجنيد الاجباري يمكن تطبيقه في الجزائر، وكانت نتيجة ذلك أن وافقت الحكومة الفرنسية على تطبيقه طبقا لما صرح

به رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو Clèmenceau[1] في رسالة بعثها الى الحاكم العام بالجزائر قال فيها «إن نقص عدد المجندين في الجيش أجبر الدولة على اللجوء الى التجنيد الاجباري للجزائريين كالذي يطبق في فرنسا على الفرنسيين»[2].

وفي 17 جويلية 1908م، أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم الذي ينص على احصاء الشبان الجزائريين البالغين سن18 وذلك يقصد تجنديهم في سنة الموالية وقد أثار هذا القرار معارضة شديد من طرف الأهالي الجزائريين، شملت الشغب في الشوارع والعرائض وإرسال الوفود، الهجرة والاحتفال، تأكد ورائها الجزائريون أن طبيعة التجنيد الاجباري متناقضة مع طبيعة العلاقة التي ماتزال تربطهم بفرنسا وذلك لعدة اسباب تتمثل فيما بلي:

- قانون مجلس الشيوخ (قانون التجنيس) الصادر في 1865م فرض على الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية الاسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية واعتبارهم رعايا لا مواطنين، وعليه فالتجنيد الاجباري إذا طبق على الفرنسيين فهم يتمتعون بكل الحقوق المدنية كمواطنين أما تطبيقه على الجزائريين (رعايا) فهو من باب أداء الواجب لا تقابله حقوق.
- إن التجنيد الاجباري لا يراعي مشاعر الجزائريين الدينية فهم ملزمون أن يعملوا تحت راية علم قد يأخذهم الى محاربة إخوانهم في الدين من أجل قضية لم تكن قضيتهم
- إن الأهالي كانوا يعيشون تحت اجراءات استثنائية متمثلة في قانون الأهالي والمحاكم الرادعة، لم يكن التجنيد في رأيهم سوى حمل جديد يضاف على كاهلهم[3].

[1] جورج كليمونصو: رجل سياسي فرنسي في 1841/09/20 بمنطقة موليرون لقب بالنمر مؤسس الحروب الراديكالي الاشتراكي اول من وضع وزارة العمل، ينظر الي، شيخ حكيم، الامير خالد ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936م، المؤسسة الوطنية الفنون المطبعية، الجزائر 2013- 130.

[2] محمد صالح بجاوي، متعاونون جزائريون، المرجع السابق، ص ص 355 356.

[3] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2، المرجع سابق، ص 176،ص177.

وفي فيفري 1912م عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي على قانون التجنيد الاجباري اضطربت لذلك الجزائر حيث عم التوتر والقلق جل المناطق المعنية واتخذ هذا الاضطراب أشكالا ومظاهر مختلفة من مظاهرات وأحداث عنف، وتحرير عرائض وارسال وفود الى الجهات المعنية تعبيرا عن رفض أغلب الجزائريين لهذا العبء الجديد على كاهلهم دون أي مقابل[1].

1-الوفود والعرائض

ظهرت مقاومة جديدة عل ساحة السياسية التي تزعمتها جماعة النخبة[2] وكتلة المحافظين[3]، للرد على ضريبة الدم التي تدفع بهم الى مقاتلة إخوانهم في الدين والجنس، وكذلك للرد على مشروع قانون التجنيد الاجباري[4].

أما بعد صدور قانون التجنيد الاجباري في 03 فيفري 1912م، أرسلت جماعة النخبة للجزائرية تحت قيادة لجنة الدفاع عن المصالح المسلمين عريضة الى الحكومة الجمهورية الفرنسية والمجلس الوطني الفرنسي، انتقدوا من خلالها القانون لأنه معادي للديمقراطية وغير عادل، ومفروض على الفقراء ويعتبر إهانة للجزائريين لكونه يعدهم بتعويض قدره 250 فرنك وهو أقل بكثير مما يتلقاه المجندون الفرنسيون[5]، وهذا التعويض جعل الجزائريين يشعرون بأنهم كانوا مرتزقة لا جنودا

[1] ابو القاسم سعد الله حركة الوطنية ج2، المرجع السابق، ص 178.
[2]. نخبة: تشكلت هذه الجماعة حوالي سنة 1907م،في منافسة المحافظين، اعضاؤها أولئك الجزائريين، الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية، ينظر الي، محمد بلعباس، الوجيز في التاريخ الجزائر، دار المعاصر النسر والتوزيع الجزائر، ص15.
[3] المحافظين: هي مجموعة من الشخصيات الجزائرية المشبعة بالثقافة العربية الاسلامية ومتأثرة بأفكار الجامعة الاسلامية تشكلت مع مطلع القرن العشرين ومن أشهر روادها، الشيخ عبد القادر المجاوي، عبد الحليب بن سمايه.
[4] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 358.
[5] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار المعرفة، ص 6.

كما قال الأستاذ أبو القاسم سعد الله «ان هذا الأجر كان بخسا إذا ما قورن بما كانت تدفعه قرطاج لمرتزقتها»[1].

كما أرسل سكان مدينة الخروب (قسنطينة) عريضة للحكومة الفرنسية شهر ماي 1912م طالبوا فيها برفع الألم عن الشعب وتحقيق المساواة بين الفئات الثلاث التي توجد في الجزائر، حيث تتمتع فئتان (الفرنسيون– المستوطنون) بسائر الحقوق بالإضافة إلى الحرية والمساواة التامة مقابل منع العنصر الثالث (الأهالي) منها جميعا[2].

وفي اكتوبر 1908م شكلت جماعة النخبة (لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين) وفد إلى باريس ليعبر للسلطات الفرنسية عن رغبات الجزائريين وقعها كل من عمر بوضربة وبلقاسم بن التهامي

وقد استقبل هذا الوقت من طرف السيد جورج كليمونصو الذي كان حينئذ رئيس الحكومة الفرنسية في أكتوبر 1912م، حيث احتج أعضاء الوفد الجزائري ضد مشروع التجنيد الاجباري وأصروا على أن يحصل الجزائريون على الحقوق السياسية والمدنية قبل أن يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية في الجيش[3].

وقد رد السيد جورج كليمونصو على الوفد الجزائري بجواب مشجع في شكل وعد جاء فيه:

انتخاب الجزائريين في المجالس العامة للعمالات بدل تعيينهم من طرف الإدارة الفرنسية كما كان عليه الحال آنذاك.

---

[1] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2، المرجع السابق، ص 181.
[2] بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات المعاصرة (1920-1936م) ج1 ط1، المؤسسة الوطنية الكتاب الجزائر 1984، ص45.
[3] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 360.

عدم فرض الادماج غير ممكن على الجزائر.

لكن في مقابل صارح السيد جورج كليمونصو اعضاء الوفد بأن قانون التجنيد الاجباري سيطبق رسميا على الجزائريين، وقد قبل الوفد من جانبه المشاركة في الدفاع الوطني من حيث المبدأ[1].

في حين استقبل الوفد الثاني في 26جوان 1912م من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية السيد بوانكاري الذي تسلم مذكرة عن مطالب الأهالي المسلمين، حيث ألحت مذكرة 1912م على ضرورة تحقيق المطالب التالية:

– انهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية

–تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس الجزائر وفرنسا، وتوزيع عادل للضرائب.

كان بوانكاري وعد الجزائريين بدراسة جادة للمشاكل والقضايا التي تقدم بعرضها أعضاء الوفد[2].

1. من جهة أخرى نذكر بعض الشخصيات الجزائرية قد عارضت بشدة التجنيد الإجباري على رأسهم عمر راسم[3] الذي كان يكتب المناشير بخط يده ويعلقها على الجدران في الأماكن الاستراتيجية ضد قانون التجنيد الإجباري، ثم الشيخ عبد الحليم سمايه[4] وقد صرح أمام المجلس البلدي ورئيسه حين طلب منه أن يتكلم بالنيابة عن

[1] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 361.
[2] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 183-184.
[3] عمر راسم: من مواليد العاصمة سنة 1833، القى دروسا بالمدرسة الثعالبية ولج عالم الصحافة وكتب في الصحف التونسية منتقدا فيها السياسة الاستعمارية، أنشا صحيفة ذو الفقار سنة 1914م، كتب العديد من المقابلة في صحيفة الفاروق وتوفي سنة 1959م، ينظر الى، ابو قاسم سعد الله: ابو قاسم الجزائر الثقافي ج5، دار الغرب الاسلامي، لبنان 1998، ص 282.
[4] عبد الحليم سمايه: ولد بالجزائر العاصمة عام 1866م، عرف بشهامته الإسلامية وغيرته الوطنية وكان من المتأثرين بأفكار الجامعة الإسلامية، رافق محمد عبدوا فترة زيارته الجزائر في 1903م، له العديد من المؤلفات منها: فلسفة الاسلام، توفي سنة 1933م، ينظر عبد الوهاب بن خليف, تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ,دار الطلية ,الجزائر 2009, ص ص 109-110.

المسلمين، فتقدم واستدل بالقرآن على أن المسلمين اذا أدوا الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لا يكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة، ولو نالوا من الحرية ما يخول لهم التربع على رئاسة الجمهورية وثالثهم الصحافي عمر بن قدور في مقال بعنوان «مسألة تجنيد مسلمي الجزائر» المنشور بجريدة "الحضارة" في العدد 70 في أوت 1911م[1].

2- الهجرة:

قدمت السلطات الفرنسية سنة 1907م موافقة مبدئيا على مشروع ميسمي وبدأت تظهر في الأفق تبعا لذلك بوادر تطبيقه في الجزائر عام 1908م بإحصاء خاص للشباب البالغين سن التجنيد، وهو ما جعل البلاد كلها تعرف موجات من الاضطرابات، خاصة بعد ان أعلنت لجنة روديه العسكرية أن التجنيد الاجباري يمكن أن تطبيقه في الجزائر[2].

عندما صار واضحا أن قانون التجنيد الاجباري سوف يصدر لا محالة، لم يعد هناك خيار أمام الجزائريين سوى الرحيل خارج البلاد دون التفكير في العودة إليها[3].

عمت ظاهرة الهجرة الجماعية ومست العديد من المدن وهذا ما أكده مالك بن نبي في مذكراته: «أن جده لأمه هاجر من قسنطينة الى طرابلس الغرب ضمن موجة الهجرة التي اكتسحت المدن الجزائرية الكبيرة خاصة قسنطينة وتلمسان حوالي سنة 1908م»، ومرت سنة 1909م دون أن يطبق فيها التجنيد الاجباري على

[1] محمد قناش ومحفوظ قداش، نجم الشمال الأفريقي 1926-1937، وثائق وشهادات بدراسة تاريخ الحركة الوطنية، ص 14.
[2] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 364.
[3] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2، المرجع السابق، ص 122.

الجزائريين الشباب البالغين من العمر سن 18 والقادرين عل أداء الخدمة العسكرية خلال العام المقبل[1].

كما استغل المعمرون هذا الاحصاء وقاموا بنشر دعاية كاذبة بين الأهالي الجزائرية لدفعهم الى الهجرة والتخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم للاستيلاء عليها، وأهم ما جاء في الدعاية أن التلقيح الاجباري الذي فرضته فرنسا على الأهالي ضد بعض الأمراض والأوبئة الخطيرة هي مكيدة من مكائد الاستعمار الفرنسي دبرها للجزائريين قصد للتخلص منهم نهائيا، وأن التلقيح فرضته فرنسا على الأهالي، خاصة المعنيين بالخدمة العسكرية تجنبا للأمراض المعدية[2].

حيث سجلت عام 1910م هجرة كبيرة للجزائريين تمثلت في رحيل 80عائلة من ضواحي برج بوعريريج وسطيف متجهة نحو سوريا، ولقد عرفت قضية التجنيد الاجباري عديد التطورات حيث اصدرت فرنسا مرسوم 28 فيفري1911م الخاص بإحصاء الشباب البالغين من العمر 18 سنة وهو اجراء تزامن مع تعيين ميسمي وزيرا للحرب في 27 جوان1911م من جهة، وتطورات أزمة أغادير من جهة أخرى وكانت الظروف بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، حيث انطلقت هجرة جماعية نحو سوريا بعد الأراضي المغربية ومن أشهر المهاجرين نجد الشيخ بن يلس زعيم الطريقة الدرقاوية[3].

[1] محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 365.
[2] عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو البلاد الشام (1847_1918)، دار هومه، الجزائر،2007، ص ص 114-115.
[3] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص ص 364- 366.

ولكن الهجرة التي هزت وجدان للجزائر وأثارت مخاوف الفرنسيين هي هجرة تلمسان 1911م واعتبروها هلعا حقيقيا قد يتسبب في احتلال الحياة الاقتصادية للبلاد الجزائرية[1].

وكانت نتيجة ذلك أمرت السلطان الفرنسية يوقف الهجرة وغلق الحدود الجزائرية، فكان إجراء وقائيا لم يؤت ثماره أمام إصرار الجزائريين على هجرة أراضيهم، كما قام الحاكم العام بتعيين لجنة تحقيق بدراسة الوضع وتقديم تقرير عنه[2].

في القرن 20م اعتبرت المناطق الأساسية للهجرة هي نحو المشرق خاصة هجرة العلماء نحو مصر، حيث عثر عمار هلال على وثيقة هامة يرجع تاريخها إلى 1870م، تعطي لنا بعض العائلات التي هاجرت إلى مصر، أما بالنسبة للهجرة الطلابية نحو مصر وخاصة جامعة الأزهر، فقد بدأت سنة 1916م وترجع أسبابها إلى تدهور حالة قطاع التعليم، فهناك بعض الآباء من بعث أبنائهم لدراسة اللغة الفرنسية في المدارس الفرنسية، ومنهم من بعث أبنائهم ليكملوا دراستهم في الجامعات العربية كالأزهر والزيتونة والقيروان، وقد وصل عدد الطلبة الجزائريين الذين يزاولون دراستهم في الأزهر عام 1916م الى 29 طالبا[3].

3 الثورات الشعبية:

بداية 1914م برزت عدة مؤشرات للثورة منها حركة الفرار من الجيش الفرنسي التي كانت مستمرة وفي زيادة تدريجيا خاصة بعض المعطوبين من الحرب العالمية الأولى، وأيضا توالي الهزائم فرنسا في معركتها في أوروبا، حيث تم توقيف (42)

[1]أبو القاسم سعد الله، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ,ج4 ,ط1 دار الغرب الإسلامي, بيروت ,1996 , ص 196.
[2]محمد صالح بجاوي, متعاونون، المرجع السابق، ص 196.
[3]عمار هلال، المرجع السابق، ص 165.

اثنان وأربعين شابا ثم (100) مائة آخرين في منطقة مجاورة كلهم فارين من التجنيد الإجباري توجهوا نحو الجبال للالتحاق بالثوار، وما ساعد ذلك أن الفارين كانوا يأخذون أسلحتهم معهم فيشكلون عصابات مسلحة تقوم بالهجوم على الفرنسيين بذلك حصلت عدة هجومات على الفرنسيين في 1914م حسب الجدول التالي[1].

الهجومات على الفرنسيين في الأشهر الأولى الحرب سنة 1914م	
هجمات ضد الأشخاص	578 هجمة
هجمات ضد الأملاك خاصة	651 هجمة
هجمات ضد الأملاك العمومية	393 هجمة
المجموع	1622 هجمة

مما أدى إلى ظهور عدة ثورات في جبال بني شقران وسكان الأوراس والهقار (1916م-1917م)[2].

1- بن شقران 1914م

عانت منطقة بني شقران ومعسكر من تسلط الإدارة الاستعمارية المدعمة من طرف القيادة العالي، من خلال مصادرة الأراضي وتمليكها للمستوطنين، وتطبيق سياسة الترهيب والسجن والتغريم، واستغلال قانون التعويض عن الخدمة لمطالبة الأهالي بالأموال مما أدى إلى حالة من السخط العام، عندما شرعت الإدارة الاستعمارية في إعداد قوائم المجندين للتعبئة أوائل سبتمبر 1914م، عم الغضب

[1] ناصر بالحاج، المرجع السابق، ص 161.
[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2، المرجع السابق، ص 214.

خاصة بعد عودة المجروحين من جهات القتال في أوروبا والذين الأهالي بوضع المجندين الجزائريين في مقدمة الجبهات[1].

في 5 اكتوبر 1914م، شرعت فرنسا في عملية إحصاء الشبان البالغين سن التجنيد في بني شقران، فرفض زعماء بني شقران تقديم أبنائهم للخدمة العسكرية تحت راية الكفار، وأمام الرد العسكري الفرنسي باعتقال هؤلاء الزعماء أعلن الثوار راية الجهاد وهاجموا وحدات الجيش الفرنسي وقتلوا عددا كبيرا من الجنود فاضطر قائد الكتيبة وجنوده إلى الانسحاب، وبعد هذه الأحداث شكلت فرنسا فرقة من 1500 عسكريا ووجهتهم إلى المنطقة أين تمكنوا من إخماد الثورة (تخريب المنازل واعتقال الأشخاص ومصادرة الأسلحة)[2].

وبعد نهاية هذه العمليات القمعية عمدت السلطات الفرنسية إلى محاكمة 42 شخصا معتقلا حكمت على 13 رجل منهم بالإعدام، والسجن لباقي المعتقلين بأحكام متفاوتة وعقوبات قاسية طلبت تنفيذها لكن الحاكم العام رفض هذه العقوبات خشية تطور الأمور إلى الأسوأ بالمقابل عزز تواجد القوات العسكرية للسيطرة على الوضع هناك، وواصلت الإدارة الفرنسية تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين[3].

وفي 25 نوفمبر1915م، قامت جماعة من الثوار بالتعاون مع جنود عمال كانوا قد فروا من معامل التسليح بمدينة تنس، وكان عندهم 30 جنديا وعاملا بمهاجمة ثماني عربات عسكرية فرنسية، حيث قتلت بعض الدرك المكلفة بملاحقة الفارين من التجنيد في قرية أولاد عبد الله، كما أنه في نهاية سنة 1911م تم تسجيل

[1] علجية مقيدش، قانون التجنيد الإجباري في الجزائر 1912م،المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 01 جانفي 2020، مجلد 12، العدد 1، ص 174.
23 يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 37-36.
[3] محمد صالح بجاوي, متعاونون ، المرجع السابق، ص ص 378 - 375.

هجومات للثوار الجزائريين للأشخاص الأوروبيين والفرنسيين بلغت 377 كما سجلت 1914م هجمات على الأملاك العمومية والخاصة[1].

2- ثورة الأوراس 1916م

بعد صدور قانون التجنيد الإجباري سارعت فرنسا إلى تطبيقه على الجزائريين وذلك باستعمال كل الوسائل من ترغيب وترهيب الأمر الذي سيكون له أثر في توتر العلاقة وتأزمها بين المجندين الجزائريين وبين الجيش الفرنسي وظهور العديد من الاضطرابات حيث دخلت منطقة باتنة منذ 1914م مرحلة اضطرابات مطالبين بقوة بإعادة أراضيها المسلوبة، ورفض دفع الضرائب في وقت طبقت فيه الإدارة العسكرية الفرنسية مسألة التجنيد الإجباري على الأهالي بسبب الحرب العالمية الأولى التي كانت على الأبواب، فالتحق مئات الشباب بالجبال رافضين مسألة التجنيد بقوة في صفوف الجيش الفرنسي[2].

في حين استغل ثوار هذه المنطقة ظروف الحرب العالمية الأولى، التي كانت فرصة مواتية وثمينة القيام بثورة ضد الوجود الفرنسي، وكان على رأسهم بن علي بن النوري والشيخ مقدم زغانة الذين نادوا الجزائريين أن ينظموا الى الثورة وأعلنوا الجهاد ضد فرنسا في عدة اجتماعات شعبية عقدت لهذه الغرض[3].

إن حركة العصيان التي شهدتها منطقة الأوراس لم تكن إلا تمهيدا تنبئ بانطلاق ثورة عارمة رافضة للتجنيد الإجباري للشباب الذين أجبروا على الالتحاق بصفوف العسكر الفرنسي في الحرب الكونية، الأمر الذي أحست به سلطات الاحتلال، حيث حذر الحاكم بأن هذه العمليات التي جرت مؤخرا في كل من بريكة

[1] ناصر بالحاج، المرجع السابق، ص 164.
[2] علي رزيق، مظاهر رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري (ثورة الاوراس 1916م) , ع 11, ص 123.
[3] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2، المرجع السابق، ص 216.

وبلزمة وخنشلة المختلطة قد تحولت الى ثورة منذ 10 نوفمبر 1916م وفي 11نوفمبر 1916م بدأت هذه العمليات في التوسع التي شملت كل من (بريكة، عين توتة، عين مليلة، خنشلة، إقليم الأوراس بأسره) وقد جرت عدة عمليات مسلحة هاجم فيها الثوار المراكز الإدارية والأبراج والمزارع ونصب الكمائن لفرق العدو واغتيال بعض الإداريين الفرنسيين وقد استمرت هذه العمليات وتناسقت مع ارتفاع عدد الثوار الذين وصل عددهم إلى ما يناهز 3000 ثائر وكثر عدد الفارين من الفرسان والقناصة والصبايحية حيث سجلت الإحصائيات ما يقارب 65 صبايحيا و42 فارسا من لواء بسكرة أيضا عددهم نهاية ديسمبر1916م الى 3214 رجلا وبينهم 286 ينتمون لإدارة باتنة[1].

وقد تنظموا في مجموعات خاصة أخذت تمارس اعتراض القوافل العسكرية للفرنسيين من أبرزهم علي بن أحمد زلماط، وأخوه المسعود في الأوراس، لقد دعا هؤلاء الفارون إخوانهم الى عدم الالتحاق بالقوات الفرنسية وعزموا على تحرير المسجلين والمجندين وضمهم إلى فريقهم بمختلف الوسائل[2].

وجراء الانتصارات التي حققها الثوار ضد القوات الفرنسية والحكام والمعمرين قامت السلطات الفرنسية خلال عمليات التمشيط باعتقال الآلاف من الجزائريين الذين حكمت عليهم المحكمة بأحكام متفاوتة بين الإعدام أمثال علي بن محمد بن نوي الذي ألقى عليه القبض في فيفري 1917م وأحكام بالسجن مع التغريم كما صادرت السلطات الفرنسية الآلاف من رؤوس الأغنام ووضعت المنطقة تحت رقابة عسكرية مشددة لمنع انتشار الثورة الى باقي المناطق في الوطن، وهذا وقد عين الحاكم العام

[1] يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر ،2009، ص 50- 51.
[2] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2، المرجع السابق، ص216.

في المنطقة كمسؤول خاص تم منحه سلطة اتخاذ القرارات الرادعة لقمع الثوار والثورة[1].

ومن نتائج هذه الثورة أنها حطمت بتفاعلها السياسي والعسكري الأسطورة المرددة باستمرار والواسعة الانتشار القائلة بأن الجزائريين كانوا مخلصين لفرنسا وان بلادهم كانت هادئة راضية بالحكم الفرنسي[2].

3: ثورة الهقار(1915-1919م)

بدأ سخط سكان الهقار منذ فيفري 1915 وتطور إلى إعلان الجهاد ضد فرنسا وفي فيفري 1916م بزعامة المجاهدين أحمد سلطان والشيخ عبد السلام الذين تمكنا من إرسال حملة لمحاصرة مدينة جانت، وتمكن المجاهدون من إرغام المعسكر الفرنسي على الاستسلام، وقد انضم الى الثورة متطوعون من منطقة ميزاب، وورقلة وتمكنوا من قتل شال دي فوكو في شهر ديسمبر 1916م[3]، بتمنراست واستخدمت فرنسا كل الأساليب القمعية والردعية لإخماد الثورة، لذلك نزح الثوار إلى ليبيا وشاركوا ضد الايطاليين، وعملت فرنسا على بسط سيطرتها، فقامت بربط المنطقة بشبكة من خطوط المواصلات وبذلك تمكنت من للسيطرة على المنطقة عام 1919م[4].

2- موقف المستوطنين

لم تظهر أي ردة فعل للمستوطنين إزاء انضمام الجزائريين إلى الجيش الفرنسي في مختلف الفرق العسكرية، بل بالعكس رحبوا بالفكرة على أنها تخص فئة قليلة

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج 2، المرجع السابق، ص 216.
[2] حنفوق إسماعيل، دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844- 1931، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010- 2011، ص 40.
[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص 220 223.
[4] نفسه، ص 219.

ومعينة من الأهالي الجزائريين الذين يخدمون فرنسا مقابل مبالغ مالية، لكن بعد فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي ظهرت معارضة المستوطنين للقانون حيث أحسوا بمحاولة جعل الأهالي متساوين معهم في واجب الدفاع الوطني وبالتالي قد يأتي يوم تمنح فيه حقوق المواطنة الفرنسية لأولئك الذين دافعوا عن العلم الفرنسي وهذا ما أخاف المستوطنين في الجزائر، وبعد أن قدم الجنرال دولارك سنة 1891م دراسة خاصة حول القضية، والتأكيد فيها بأن التجنيد الإجباري أمر لابد منه للأهالي الجزائريين وذلك لن يكون سوى نتيجة حتمية للتجنيس، بدأت من حينها محاولات المستوطنين لإجهاض مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين وذلك بالضغط عن طريق نوابهم بالبرلمان ووفودهم المالية على الحكومة الفرنسية والولاية العامة بالجزائر وللقضاء على هذا المشروع متخذين لرفضهم هذا عدة حجج أهمها:

تخوفهم من تدريب الأهالي عسكريا وتسليحهم وبالتالي يصبحون خطرا على أمن المستوطنين في الجزائر وأيضا رفضهم للتساوي معهم في الحقوق السياسية بعد تجنيسهم بالجنسية الفرنسية[1].

إن معارضة المستوطنين بشدة لمشروع ميسمي حسب تصريحاتهم لأنه يريد نقل الوحدات العسكرية الفرنسية المتكونة من فرنسيين والمتواجد بشمال إفريقيا وتعويضها بتلك المتكونة من أبناء الأهالي، وهو ما لا يضمن أمنهم ولا يوفر الحماية لأملاكهم ولهم خاصة في حال اندلاع ثورة بالبلاد، حيث أيدت الجريدة الباريسية le temps هذا الأمر وعارضت قول ميسمي بأن تجنيد الأهالي بنسبة معتبرة لا يشكل أي خطر على المستعمرات والمستوطنين، حيث قامت بوصف هذا المشروع بأوصاف مختلفة محذرة الرأي العام الفرنسي في الجزائر من مغبة تطبيقه معبرة عن ذلك بعبارات مختلفة مثل خطر مشروع ميسمي، الخطر العربي إلى غير

[1] ناصر بالحاج، المرجع السابق, ص ص 35-25.

ذلك من عبارات التهويل والتخويف من العواقب التي تنجر عن حقيقة تطبيق المشروع المعروض[1].

ولكن في الواقع كانت الغالبية الساحقة من المستوطنين ترى عدم تجنيد الأهالي أصلا، وهو القرار الذي تبناه المجلس البلدي بوهران سنة 1908م، ونقله إلى الحاكم العام بالعاصمة النارية "ساباتييه" حيث أكد أعضاء المجلس أن الأهالي الجزائريين رافضون للخدمة العسكرية بكل أشكالها، وإذا ما طبقت فسيحملون السلاح ضد المستوطنين والفرنسيين، كما أشارت جريدة"La Depeche Algèrienne" لسان حالهم آنذاك وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشرت هذه الأخيرة مقالا لأحد المستوطنين جاء فيه: «أن الحكومة بتفكيرها في هذا المشروع تجعلهم يشعرون بأهميتهم لدينا، وإنهم الملجأ الوحيد لفرنسا لتغطية النقص في الجنود، إنهم يحكون في مقاهيهم بأن لولا قوم الصبايحية... فإن المراكشيين أي المغاربة كانوا سيهزمونها حتى في الجزائر، التي سيعيدونها بعد ذلك للعرب والبربر وأضاف: ستمكنون كل من هب ودب من حمل السلاح، وستوقظون في أنفسهم الرغبة في حمل السلاح وعندما يعودون إلى قرارهم سوف يقومون مع إخوانهم أو مع المرابطين ضدنا بفضل التدريب الذي منحناهم إياه»[2].

رفض المستوطنون مشروع تجنيد الأهالي الجزائريين بسبب تخوفهم من حصولهم على الحقوق السياسية الاجتماعية كمواطنين فرنسيين مقابل تأدية واجب الخدمة العسكرية الإجبارية للدولة الفرنسية، لأن الخدمة في أي دولة كانت لا يؤديها سوى أبناء تلك الدولة، ولكن نظرا لحاجة فرنسا الماسة للجنود كان لابد من البحث عن صيغة خاصة لتجنيد أهالي المستعمرات بشكل أوسع من الانضمام، ولقد يلعب

[1] ناصر بالحاج، المرجع السابق، ص 26
[2] نفسه، ص 26.

خوف منح الأهالي حقوقا سياسيا في نفوس المستوطنين إلى درجة أن رئيس بلدية "روفيقو "" بيسنبونو " شجع المتظاهرين من الأهالي ضد التجنيد حيث وعدهم أنه لن يشارك في إعداد احصاء الشباب القابلين للتجنيد، أما عن موقف اليهود الإسرائيليين من قضية تجنيد الجزائريين، فقد رفضوا بشدة تجنيد المسلمين، حيث أبدوا تخوفهم من أن يصير لهؤلاء الحق في التربع على سدة الحكم والاستشارة المالية[1].

المطلب الثاني: المواقف المؤيدة للتجنيد الإجباري 1912م

شكل التجنيد الإجباري سخطا وجدلا واسعا من قبل الجزائريين بشتى الطرق كالكتابات الصحفية والمنشورات وكذا الانتفاضات الرافضة لفكرة التجنيد فمنهم من اختار الهجرة جماعيا ومنهم من التحق بالجبال فرارا من أداء الخدمة العسكرية، بعد هذه الظروف برزت فئة النخبة التي كانت مؤيدة لفكرة التجنيد الإجباري للأهالي شرط التمتع بحقوق مدنية معتبرة وعبر أحدهم عن هذه الفكرة قائلا: "يجب أن تتضح الحقوق مسبقا حتى لا تكون هناك مساومة فيما بعد"[2].

قدم أعضاء النخبة وفدا الى الحكومة الفرنسية بباريس بيانا طويلا محتواه كان كالتالي:

أثار قانون التجنيد الإجباري 3 فيفري 1912م سخطا ورفضا قاطعا له من قبل الأهالي الجزائريين، وإن لم يوضع حل للوضع الراهن فسيتأزم ويصبح أكثر تعقيدا.

والجماعة التي كتبت هذا المقال قد بينت الوضع بكل تفاصيله للحكومة الفرنسية، وأطلعتها على رغبات المسلمين الذين يعتبرون القانون حملا ثقيلا عليهم فيجب أن يكون معه إصلاح للأوضاع السائدة، وأعضاء الوفد الذين مثلوا رأي

[1] محمد صالح بجاوي، المرجع السابق، ص 389.
[2] عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2009م ص86.

الجزائريين كتبوا مختلف العرائض قناعة منهم أن السلطة الفرنسية يجب أن تلبي مطالب الجزائريين، وأكدوا على مجموعة من المطالب باعتبارها ضرورية وهي كالتالي:

_الخدمة العسكرية يجب أن تكون سنتين بدل ثلاث سنوات وهكذا ستكون مساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين المجندين.

_تحديد سن 21 سنة للتجنيد بدل 18سنة.

_جماعة الشبان الجزائريين الذين تخرجوا من مدارس وجامعات فرنسية وتشبعوا بالثقافة الفرنسية كانوا يرون أنهم أساس توعية الأهالي وسيخرجونهم من الجهل والتخلف.

_طالب النخبة بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية[1]، وعبر الدكتور ابن التهامي وبوضربة وهما من جماعة النخبة حول إلغاء القوانين مطالبين بضرورة إلغاء قانون الأنديجينا والحصول على المساواة في الضرائب وكذا الإكثار من بناء المدارس عندها يكون الجزائريون مستعدون لدفع ضريبة الدم.

وصرح النائب المالي والبلدي بحسين داي محمد بن بسام قائلا: إنني أرى أنه من المستحق مقابل تجنيد الأهالي توسيع وإضافة الحقوق السياسية بالنسبة لهم وبالطبع لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب خاصة الجنسية الفرنسية إنما تمنح لمن تتوفر فيهم بعض الشروط الخاصة، فمحمد بن بسام هو ممن يعتبرون أنفسهم أقلية مثقفة منفصلة عن أغلبية متخلفة من الأهالي[2].

[1] العقون عبد الرحمن بن إبراهيم، المرجع السابق، ص33.
[2] ناصر بلحاج، المرجع السابق، صذ47.

أيدت فئة النخبة قانون التجنيد بعد رفضها له سابقا وهذا بحثا عن تحقيق جميع مطالبهم المختلفة، ومن بين الذين غيروا رأيهم جذريا بعد رفضهم للقانون نذكر عمر بن قدور الذي كان من أشد الرافضين لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية، لكن سرعان ما تغير رأيه ليصبح من أهم وأبرز المنادين المؤيدين للقانون، بدأ عمر بن قدور في الدعاية من أجل انخراط الأهالي في صفوف الجيش الفرنسي، ودعا أولياء الشباب إلى قبول التجنيد الإجباري، قال عمر بن قدور: "إن فرنسا تطلب الجندية في ميدان الحرب فلنعطيها أطفالنا، ولكن بعد أن نملأ أوعية قلوبهم إيمانا وعواطفهم إحسانا حتى تزداد ثقة السلطات الفرنسية بنا"، أصبح عمر بن قدور فيما بعد الناشر لفرنسا والداعية للتجنيد الإجباري[1].

موقف الساسة العسكريين المؤيدين للقانون:

إن فكرة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين جاءت من وجوب مراعاة المصالح العليا لفرنسا، حيث يجب أن يتم تغطية العجز في الجيش الفرنسي خاصة مع تطور القوة العسكرية الألمانية وتزايد رغبة الألمان في السيطرة على أوروبا، ولهذا أيد الفرنسيون قانون التجنيد الإجباري مع منح حقوق المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين ليتم قبولهم في الجيش الفرنسي.

والبعض رأوا أن مشروع التجنيد الإجباري هو عملية لإدماج الأهالي في المجتمع الفرنسي وبهذا ستصبح الجزائر فرنسية[2].

إلا أن بعض الفرنسيين أيدوا التجنيد الإجباري للأهالي لكن دون منح الأهالي حقوق الجنسية، والاكتفاء فقط بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وإعفائهم من الضرائب الثقيلة والقوانين الاستثنائية وكذا قانون الأندجينيا، أبرزهم ميسيمي

[1] العقون، المرجع السابق، ص33 .
[2] أجرون، المرجع السابق، ص388.

"Messimy" وزير الحربية الذي أيد منح الأهالي الجزائريين الجنسية مقابل خدمتهم العسكرية، وهذا من أجل جعل الثقة متبادلة بين الفرنسيين والأهالي والمستوطنين لا سيما في حق الجنسية.

وقد سعت جريدة Le temps في الدعوة للتجنيد منذ 1908م، ففرنسا ومنذ احتلالها للجزائر سعت لتجنيد الأهالي.

غير أن هناك من رفضوا القانون كالنائب الفرنسي البرلماني فريبال "freepal" الذي عارض ورفض التجنيد فحسب قوله: إن قانون التجنيد الإجباري يمنح الجنسية الفرنسية للأهالي الجزائريين بينما أيده في حالة عدم المساواة بين الفرنسيين والجزائريين[1].

ورغم عدم موافقة العديد من العسكريين على قانون التجنيد الإجباري بحكم أنه لا يخدم مصالح فرنسا إلا أنه قد برز من أبدوا معارضتهم الشديدة لفكرة تجنيد الأهالي الجزائريين مثل ميريبال "Miribal" والجنرال ديلاروك "De laroque" ظنا منهم أن التجنيد يمكن الجزائريين من الحصول على الجنسية الفرنسية[2].

كانت وجهات نظر العسكريين الفرنسيين متناقضة نوعا ما ولعل أغلبهم كان مؤيد للقانون ومتفق على ضرورة تجنيد الأهالي خاصة مثل فيلباريون "Flibarion" بقوله :"إن تجنيد الأهالي هو في حد ذاته تشريف لهم فجمال حضارة الفرنسيين وإنجازاتها في فائدة الجزائريين[3].

[1] ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص38.
[2] أجرون، المرجع السابق، ص388 .
[3] نفسه ، ص390.

المطلب الثالث: آثار وانعكاسات التجنيد الإجباري على الجزائريين

لم تبالي السلطات الفرنسية بالوضع المزري الذي وصل إليه الأهالي نتيجة إقحامهم في الحروب، والتي جعلت من الجزائريين يعانون في جميع مجالات الحياة وبين إيجان غروس "Eugéne Gross" مبعوث جريدة L'echo D'oran في تقريره حول هذه المعاناة التي عاشها الجزائريون من جوع وفقر خاصة بمدينة تلمسان لما تكنه لهم الإدارة الفرنسية من حقد وكره ، كما وصف ويليام مارسي "William Marçais" الذي كان مندمج في الأهالي حالة الجزائريين وملئ تقريره بذكر معاناة وآلام الجزائريين وحياتهم المزرية والمتدنية في جميع المجالات فقد كانت حياتهم بعيدة كل البعد عن شروط الحياة العادية[1].

1-الانعكاسات الاجتماعية:

إن من أبرز الانعكاسات والنتائج التي سببها قانون التجنيد الإجباري على الأهالي الجزائريين هي ظاهرة الهجرة التي اشتدت بين 1870-1914م، حيث يعد التجنيد الإجباري سببها الأول والرئيسي. فهي رد من ردود الفعل الجزائريين على سياسة السلطة الفرنسية العنصرية الهادفة إلى تحقيق المشروع الاستيطاني الأوروبي في الجزائر، وكمثال عن الهجرة تظاهر سكان تلمسان في 19 ديسمبر 1908م كرد فعل لهم على قانون التجنيد الإجباري وكتبوا 321 جواز سفر للهجرة إلى بلاد الشام "سوريا" مع عائلاتهم، وكان المستوطنون الأوروبيون يشجعون الجزائريين على الهجرة كي يتخلوا عن أراضيهم بأثمان قليلة[2].

[1] أجرون، المرجع السابق ، ص724.
[2] مهديد إبراهيم، الصراع حول الهوية والانتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية جريدة الحق الوهراني 1911-1912م،مجلة أفكار وآفاق،العدد3،جامعة الجزائر2012،2، ص85.

أصبح الجزائري غريبا في وطنه لا يتمتع بأبسط الحقوق، أهانت فرنسا الأهالي الجزائريين بتطبيق سياساتها القمعية عليهم خاصة في ما يخص الضرائب التي فرضت على الفلاحين فقد أصبح الفلاح مجبرا على دفع الضرائب المفروضة من الخماسين وإذا امتنع تعرض إلى الاعتقال والسجن دون أي محاكمة[1].

وقد تعرضت المقومات الشخصية الجزائرية للطمس من خلال الإجراءات الغير المبررة الصادرة من قبل الإدارة الفرنسية المتمثلة في التالي:

كما تمت محاربة اللغة العربية بموجب قانون 1904م الذي يحظر على الجزائريين فتح أي مدرسة تعليمية أو مدرسة قرآنية، إلا بعد موافقة الإدارة عليها شرط استبعاد تاريخها وجغرافياتها، وتضييق الخناق على الدين الإسلامي من خلال تشجيع سياسة التنصير وعدم تطبيق سياسة فصل الدين عن الدولة كما أقر مرسوم 1905م الذي اقتصر تطبيقه في الجزائر على الديانتين اليهودية والمسيحية[2].

انتشرت البطالة بين سكان الأهالي الجزائريين وسلب أراضيهم دون سابق إنذار وكذا استبعادهم من الوظائف الحكومية والإدارة، وبسبب هذا ظهر عدد مهول من العاطلين عن العمل أين وصلت البطالة إلى ما يقارب المليون رجل بطال خاصة وأنهم منعوا من العمل في الأراضي الفلاحية والصناعة وحتى التجارة وكانت نتيجة هذه السياسة أن تدهورت الحالة المعيشية والاجتماعية للأهالي[3].

فالعامل الجزائري بين 1910-1920م أجره اليومي لا يتجاوز 4 فرنك عكس ما كان يعيشه المعمرين من رفاهية[4].

---

[1] هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918م،ط1،دار هومة ،الجزائر،2007،ص87.
[2] نفسه، ص122.
[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 137،2001-136.
[4] فرحات عباس، الشباب الجزائري، تر: فيصل الأحمر، دار المسك، ط خ، وزارة المجاهدين الجزائر،ص88.

أما المهاجرين الجزائريين خاصة بفرنسا فقد تشبعوا بالثقافة وسلوك الأجانب ففسدت أخلاقهم وتفشى الانحراف الخلقي والديني فانقطعت علاقاتهم بأهاليهم في الجزائر وهذا ما أشار إليه عبد الحليم بن سماية في مخاوفه من التجنيد الإجباري.

2-الانعكاسات النفسية:

لم يكن تجنيد الجزائريين بالأمر الهين فقد أحدث هلعا وخوفا بين الجزائريين حيث حدثت عدة اضطرابات نفسية أوساط المجندين وهذا لما عايشوه ورأوه في ساحات المعارك من مشاهد مؤلمة وصادمة، سببت لهم ضغطا نفسيا وأصبحوا غير قادرين على التحمل والرجوع لتلك المشاهد، فالمجندون الجزائريون عند عودتهم لأرض الوطن أصبح لديهم ما يعرف بالاضطراب النفسي والاكتئاب، وكذا تدني الروح المعنوية التي كان سببها الأساليب الوحشية التي طبقتها فرنسا والظروف القاسية التي عاشها المجندون خلال فترة تجنيدهم وتسخيرهم للعمل في صفوفها ومصانعها[1].

تبنت فرنسا سياسة التمييز العنصري، حيث أنها لم تكن تساوي بين المجندين الجزائريين والمجندين الفرنسيين سواء من حيث المعاشات أو المعاملة الوحشية والتي كانت من أسوء الظروف التي عايشها الأهالي الجزائريون المجندون[2].

3_الانعكاسات السياسية:

كانت الجزائر في مرحلة سبات وركود نتيجة الاضطهاد والقمع المطبق من قبل الإدارة الفرنسية، إلا أنه ومع قانون التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الحروب ظهر تياران على الساحة السياسية، فقد عرف التيار الأول الذي كان تحت اسم النخبة، وهو حزب الشبان المسلمين المتعلمين باللغة الفرنسية عملوا في جميع

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص86.
[2] أجرون شارل روبير، المرجع السابق، ص121.

المجالات، وقد قدموا برنامج إلى الحكومة الفرنسية بعد صدور قانون التجنيد الإجباري إلا أن مطالبهم لم تكن إسلامية، بل استغلوا الوضع من أجل الحصول على تسوية في الحقوق السياسية والتعليم والتوظيف، وكذا طالبوا بإلغاء القوانين الاستثنائية، وذكروا بأهمية الحصول على الحقوق والواجبات وضرورة الاندماج مع مراعاة المقومات الشخصية للجزائريين، كان التجنيد الإجباري فرصة لهم للمطالبة بكل مطالبهم.

أما التيار الثاني الذي ضم المحافظين على القومية الإسلامية، فقد كانوا ضد النخبة في مطالبهم الداعية للاندماج حيث اعتبرتهم فرنسا أنهم خطر على الوجود الفرنسي بالجزائر[1].

وبعد تجنيد الأهالي الجزائريين لم تكن هناك سوى مقاومات قليلة ضد القانون أين رقي بعض الضباط إلى رتب عالية كالأمير خالد الذي تزعم الدعوة إلى الإصلاح[2]، إن بعض الكتاب الفرنسيين يعتقدون أن الحرب لم تأت بالجديد للجزائر لكنها أثرت على الأحزاب الثورية، واتحادات العمال وكذا رحلات الجزائريين إلى فرنسا والرغبة في أخذ الحقوق السياسية والاستقلال فهذه القضايا جعلت من الجزائريين واعين سياسيا[3].

[1] عبد المجيد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919_1939م، ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص86-87.
[2] عمار بوحوش، التاريخ من البداية ولغاية1962م، ط1،دار الغرب الإسلامي ، لبنان1997م، ص264.
[3] محمد صالح بجاوي ،اسهامات الأهالي الجزائريين في الحرب العالمية الأولى1914_1918، المرجع السابق ص220.

4-الانعكاسات الاقتصادية:

استغلت فرنسا الموارد الاقتصادية الهامة والباهظة خاصة في الحرب العالمية الأولى، فمثلا سخرت فرنسا إمكانيات الجزائر لتدعيم الاقتصاد الفرنسي سواء كان من حيث الثروة الحيوانية أو الحبوب، ولتدعيم المجهود الحربي لفرنسا راحت أنظارها إلى المساحات الزراعية المقدرة بنحو 20 مليون هكتار واستغل المعمرون منها حوالي 1074035هكتار يستغلون 16047هكتار منها للكروم والباقي لمختلف الزراعات فلم يتبق للجزائريين سوى 2869267هكتار يزرعونها بطرق بدائية وأصبح الجزائري مجرد عامل يعمل لحساب المعمر بثمن بخس ومن هنا أصبح النشاط الاقتصادي الجزائري موجه لصادرات فرنسا[1].

أصبحت الجزائر تعيش وضع اقتصادي مزري، ولعبت الجمعيات دورا هاما في تطوير وسائل الري ومهدت الطرق وأنشأت الشبكات الكهربائية وبناء السكك الحديدة التي كانت تضمها اليد الرأسمالية التي سيطرت على الساحة الاقتصادية.

أما بالنسبة للحبوب والقمح ففي 4أكتوبر 1916م أصدرت فرنسا مرسوم تحتكر من خلاله كل ما وجد في الجزائر من قمح وشعير وحبوب مختلفة، ومن هنا فإن تأثير تجنيد الجزائريين وخيم ومزري من الناحية الاقتصادية، فقد أصبحت حالة الأهالي الجزائريين تزداد سوءا مما دفع بسكان الجزائر للعمل في مصانع فرنسا خاصة[2].

[1] المدني، المرجع السابق، ص115.
[2] محمد صالح بجاوي ،المرجع السابق، ص153.

5_الانعكاسات العسكرية:

بعد تجنيد الجزائريين من قبل الاحتلال الفرنسي المطبق منذ بدايات الاحتلال أبدى المجندون الجزائريون بسالة قتالية وقوة في مواجهة العدو والتي عادت بكسب المجندين خبرة عسكرية وتطبيق فرنسا لعدة إصلاحات عسكرية[1].

ورغم بروز دور المجندين الجزائيين في قوتهم وصلابتهم وخبرتهم العسكرية في جميع المعارك ومعرفة الطبقات الفرنسية بهذا إلا أن السلطة الحاكمة لم تعطه الاهتمام كما أنهم لم تساوي بين الجنود الفرنسيين والأهالي في أخطر المهام العسكرية، وقدم هاملان"Hamlan " مشروعا تضمن ثلاث نقاط مهمة تمثلت في:

عدم قيادة الضباط المسلمون سوى الفرق الخاصة بهم، وترقية الضباط من الأهالي الجزائريين المسلمين لم تكن إلا عن طريق الاختيار كما أن القيادة دائمة للضابط الفرنسي في حالة عدم وجود ضابط من الأهالي بنفس الرتبة.

لقي مشروع هاملان استحسان رغم عدم المساواة بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين، وبمرور سنة من طرحه تمت الموافقة على المساواة في الرواتب أو في التقاعد[2]، وقامت فرنسا بالعديد من الإصلاحات في المجال العسكري لكنها كانت مجرد محاولات لتهدئة الأهالي[3].

[1] محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص476.
[2] أجرون شارل روبير، المرجع السابق، ص122.
[3] يحيى جلال، المغرب الكبير فترة الاستعمار والتحرير والاستقلال، ج1،دار النهضة، لبنان،1981، ص73.

خاتمة المبحث

سعت فرنسا لاستنزاف ثروات الجزائر، وأصدرت العديد من القوانين التعسفية أبرزها قانون التجنيد الإجباري عام1912م مستغلة بذلك عدة ظروف أهمها الحرب العالمية الأولى، ورغم محتوياته الإغرائية إلا أن ردود الفعل عليه قد اختلفت فإذا كانت أقلية قد استجابت للقانون فإن أغلبية الجزائريين قد رفضوا القانون بوسائل وطرق متباينة كإرسال الوفود والعرائض وتنظيم المظاهرات والاحتجاجات وإرسال الشكاوي، فضلا عن الفرار والاختفاء والهجرة وإعلان الثورات والانتفاضات، جعلت إدارة الاحتلال تتصدى لها جميعا بالقمع والمضايقة .

وكان لسياسية التجنيد الإجباري وتطبيقها على الجزائريين أثرا بارزا وواضحا في جميع المجالات: "اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا ، نفسيا، عسكريا" فقد عاش الجزائريين حالة من الفقر و الجوع و المرض، فقانون التجنيد الإجباري لم يكن سوى الفرصة الأبرز لفرنسا لتضاهي القوات العالمية الأخرى.

خاتمة

خاتمة

اتضح لنا بعد دراسة موضوع التجنيد الإجباري للجزائريين بين التأييد والرفض أنه تبين لفرنسا أن الجزائر مصدر لموارد بشرية هائلة ستجعلها تضاهي القوى العالمية وذلك بتجنيد الأهالي الجزائريين منذ بدايات احتلالها للجزائر هذا بتشكيل عدة فرق ستجعلها تتغلغل داخل البلاد وتفرض السيطرة الكاملة عليها، ثم انتقلت الى طرح ضرورة تجنيد الأهالي الجزائريين بصفة رسمية من خلال مشروع ميسيمي Messimy.

ويليه طرح التجنيد الإجباري بذكر أهم ظروفه ودوافعه بالإضافة الى مراسيمه الاغرائية، ثم ذكر التعبئة للحروب والذي تباينت عليه المواقف تأييدا ورفضا هذا وبعد أن خلف عدة انعكاسات على الجزائريين من خلال النقاط التالية:

- احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م وبداية الارهاصات الأولى لتجنيد الجزائريين ضمن صفوف الجيش الفرنسي التي طرحت لأول مرة من طرف ديبرمون De Bourmon واتبع خلفاءه نفس منهاجه في تجنيد الأهالي.

- تشكيل فرق عسكرية مكونة من الأهالي الجزائريين للتوغل أكثر داخل الأراضي الجزائرية، بحكم معرفة الفرق بجميع أقطار الوطن ومن أهم الفرق المكونة نذكر: فرقة الزواوة، فرقة القومية، فرقة الصبايحية، القناصة الجزائريين وبمجهوداتهم الجبارة حققت فرنسا عدة انتصارات داخل وخارج الوطن.

- إعادة ظهور طرح تجنيد الأهالي بقالب جديد وبطريقة إلزامية عن طريق مشروع ميسيمي وزير الحرب والذي دعا في مشروعه بضرورة التجنيد باعتماده على العديد من الحجج والبراهين لتطبيقه وأن القانون سيخدم الدولة الأم من أجل تقبل السلطات الفرنسية لمشروعه لكنه فشل ولم يرى النور.

•فرض قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912م، بعد العديد من الدراسات الجادة والفعلية في كيفية طرحه على الأهالي الجزائريين وكل من بلغ سن 18 سنة يجبر على التجنيد.

•اعتماد فرنسا على العديد من الظروف بطرحها لقانون التجنيد الإجباري خاصة بظهور بوادر الحرب العالمية الأولى والحرب المعلنة ضد المغرب الأقصى بالإضافة الى النقص الذي شهدته فرنسا في نسبة المواليد، الأمر الذي جعلها تلجأ لاستغلال الموارد البشرية للمستعمرات بما فيها الجزائر بصفة خاصة.

•قيام فرنسا بطرح عدة مراسيم لقانون التجنيد الإجباري التي من شأنها إدراج الأهالي الجزائريين في الخدمة العسكرية دون جعلهم يقومون بردة فعل مناهضة لفرنسا.

•إعلان حالة الطوارئ للتحضير للحرب العالمية الأولى وقيام فرنسا بعملية التعبئة للموارد البشرية الجزائرية بتجنيد أكبر عدد ممكن منهم لتغطية عجزها وبأن تضاهي القوة العسكرية لألمانيا.

•اختلاف الإحصائيات حول تحديد العدد الذي جند من الأهالي الجزائريين أثناء الحروب وكان للمجندين الجزائريين الفضل في انتصار فرنسا وحلفاءها.

•تباين أراء الجزائريين حول القانون، ومواقف مؤيدة ومعرضة للتجنيد الإجباري وكل موقف اعتمد على أسبابه الخاصة، وحتى آراء الفرنسيين اختلفت حول القانون وتضاربت هي الأخرى.

•رفض أغلبية الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري واختلفت مظاهر رفضهم فمنهما إرسال الوفود والعرائض وتقديم الشكاوى والتظاهر والاختفاء وخاصة الهجرة كهجرة تلمسان 1911م، إضافة إلى الثورات الشعبية والانتفاضات، ومن أهم الثورات الرافضة للقانون نذكر: ثورة الأوراس 1916، ثورة بني شقران1914.

•تأييد قانون التجنيد الإجباري، كان لفئة معينة تحت اسم النخبة المتأثرة بالثقافة الفرنسية طمع في تحقيق فرنسا لمطالبها وإرغام فرنسا على إلغاء القوانين التعسفية أبرزها قانون الأهالي عن طريق إرسال الوفود والعرائض.

•تأييد الساسة العسكريين لقانون التجنيد الإجباري فحسب رأيهم أنه يخدم الدولة الأم والبعض رفضه وطرح القبول به بشروط.

•انعكاس القانون على الجزائريين بعد تجنيدهم وإقحامهم في الحروب بأن أصبحت حياتهم مزرية لا تتضمن أدنى شروط الحياة خاصة اجتماعيا حيث جعلهم في بطالة وفقر مدقع واصابتهم بالكثير من الأمراض والأوبئة.

•انعكاس القانون نفسيا على الجزائريين بعد ما عاشوه في الحروب أن أصبح لديهم مرض الاضطراب النفسي.

•انعكاس القانون إيجابا نوعا ما، حيث أصبحوا واعين سياسيا ويطالبون بحقوقهم بالعمل النقابي بالإضافة الى ذلك ساهم التجنيد في جعلهم يكتسبون خبرة عسكرية ستجعلهم مستقبلا يرفعون راية الاستقلال.

قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: قانون 21 أفريل 1866 م المتعلق بشروط الخدمة

الملحق رقم 01: قانون 21 افريل 1866 المتعلق بشروط الخدمة.

Art. 1er. — Les troupes indigènes de l'Algérie font partie de l'armée française. Elles comptent dans l'effectif général.

Art. 2. — Elles se recrutent par des engagements volontaires.

Art. 3. — Tout indigène peut être admis à contracter un engagement pour un corps indigène, s'il satisfait aux conditions suivantes :

1° Etre âgé de 17 ans au moins et de 35 ans au plus et avoir la taille de 1m,56 au moins;
2° Etre reconnu apte physiquement au service militaire;
3° Etre jugé digne par sa conduite et sa moralité de servir dans l'armée française.

Art. 5. — Cet article, qui fixe à 4 ans le premier engagement et ouvre droit à une prime, a été modifié par le décret du 22 septembre 1898, qui, en maintenant ces dispositions, les a complétées en édictant les pénalités qu'encourent les indigènes lorsque, ayant servi antérieurement dans l'armée, ils font une déclaration mensongère ou dissimulent leur véritable nom et état civil pour contracter un nouvel engagement.

Art. 6. — Dans le dernier trimestre de la quatrième année de service, l'indigène peut être admis par le conseil d'administration à contracter un rengagement, soit pour un corps indigène, soit pour un corps français...

Art. 7. — L'avancement des indigènes dans l'armée a lieu exclusivement au choix...

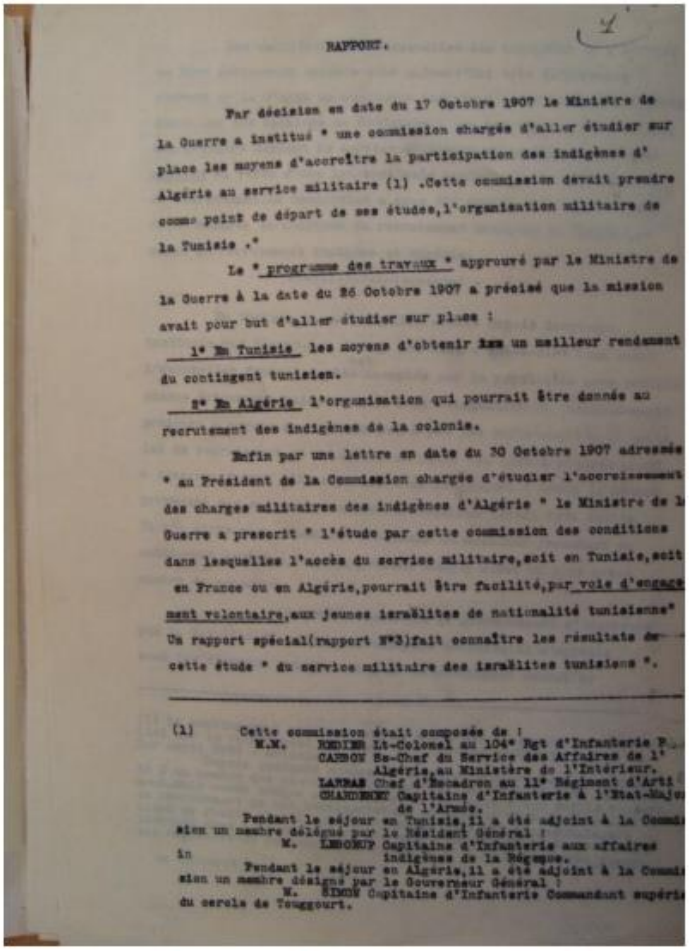
Art. 8. — Sont applicables aux militaires indigènes, le Code de justice militaire pour l'armée de terre et particulièrement tous les règlements relatifs au service et à la discipline militaires; la loi du 19 mai 1834, sur l'état des officiers, la loi sur les pensions de l'armée de terre, à la condition toutefois, en ce qui concerne les veuves et les orphelins, que le mariage aura été contracté sous la loi civile française.

المصدر: Lavauzelle ,l'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans...,op cit, p 36-37.

الملحق رقم 02: تقرير اللجنة المكلفة بدراسة فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين

تقرير اللجنة المكلفة بدراسة فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين.

A.N.O.M, Série H , Boite3h 56 ,rapport de redier lt-colonel au 104 reg inant



RAPPORT.

Par décision en date du 17 Octobre 1907 le Ministre de la Guerre a institué " une commission chargée d'aller étudier sur place les moyens d'accroître la participation des indigènes d' Algérie au service militaire (1) .Cette commission devait prendre comme point de départ de ses études,l'organisation militaire de la Tunisie ."

Le " programme des travaux " approuvé par le Ministre de la Guerre à la date du 26 Octobre 1907 a précisé que la mission avait pour but d'aller étudier sur place :

1° En Tunisie les moyens d'obtenir un meilleur rendement du contingent tunisien.

2° En Algérie l'organisation qui pourrait être donnée au recrutement des indigènes de la colonie.

Enfin par une lettre en date du 30 Octobre 1907 adressée " au Président de la Commission chargée d'étudier l'accroissement des charges militaires des indigènes d'Algérie " le Ministre de la Guerre a prescrit " l'étude par cette commission des conditions dans lesquelles l'accès du service militaire,soit en Tunisie,soit en France ou en Algérie,pourrait être facilité,par voie d'engagement volontaire,aux jeunes israélites de nationalité tunisienne" Un rapport spécial(rapport N°3)fait connaître les résultats de cette étude " du service militaire des israélites tunisiens ".

(1) Cette commission était composée de :
M.M. REDIER Lt-Colonel au 104e Rgt d'Infanterie P...
CAMBON Ex-Chef du Service des Affaires de l' Algérie,au Ministère de l'Intérieur.
LARRAS Chef d'Escadron au 11e Régiment d'Arti...
CHARDENET Capitaine d'Infanterie à l'Etat-Majo... de l'Armée.
Pendant le séjour en Tunisie,il a été adjoint à la Commi... sion un membre délégué par le Résident Général :
M. LEBONUP Capitaine d'Infanterie aux affaires indigènes de la Régence.
Pendant le séjour en Algérie,il a été adjoint à la Commi... sion un membre désigné par le Gouverneur Général :
M. SIMON Capitaine d'Infanterie Commandant supéri... du cercle de Touggourt.

A.N.O.M, Série H Boite 3h56, Rapport De **Rédier** Lt-Colonel Au 104 Reg المصدر D'infanterie A Monsieur Le Ministre De La Guerre.

الملحق رقم 03: فرقة الزواوة



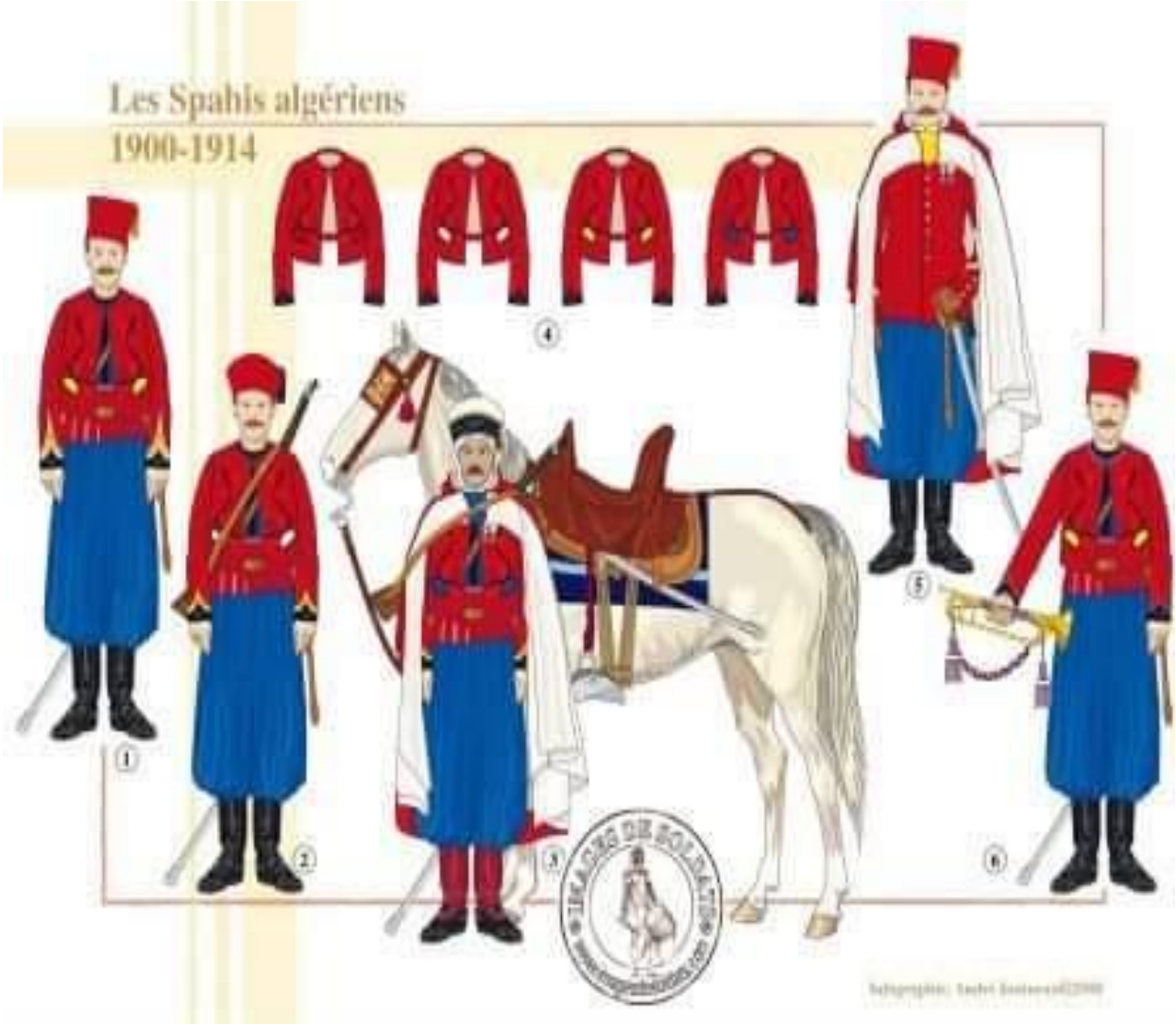
الملحق رقم 04: فرقة القناصة الجزائريين



الملحق رقم 05: فرقة القومية



الملحق رقم 06: فرقة الصبايحية

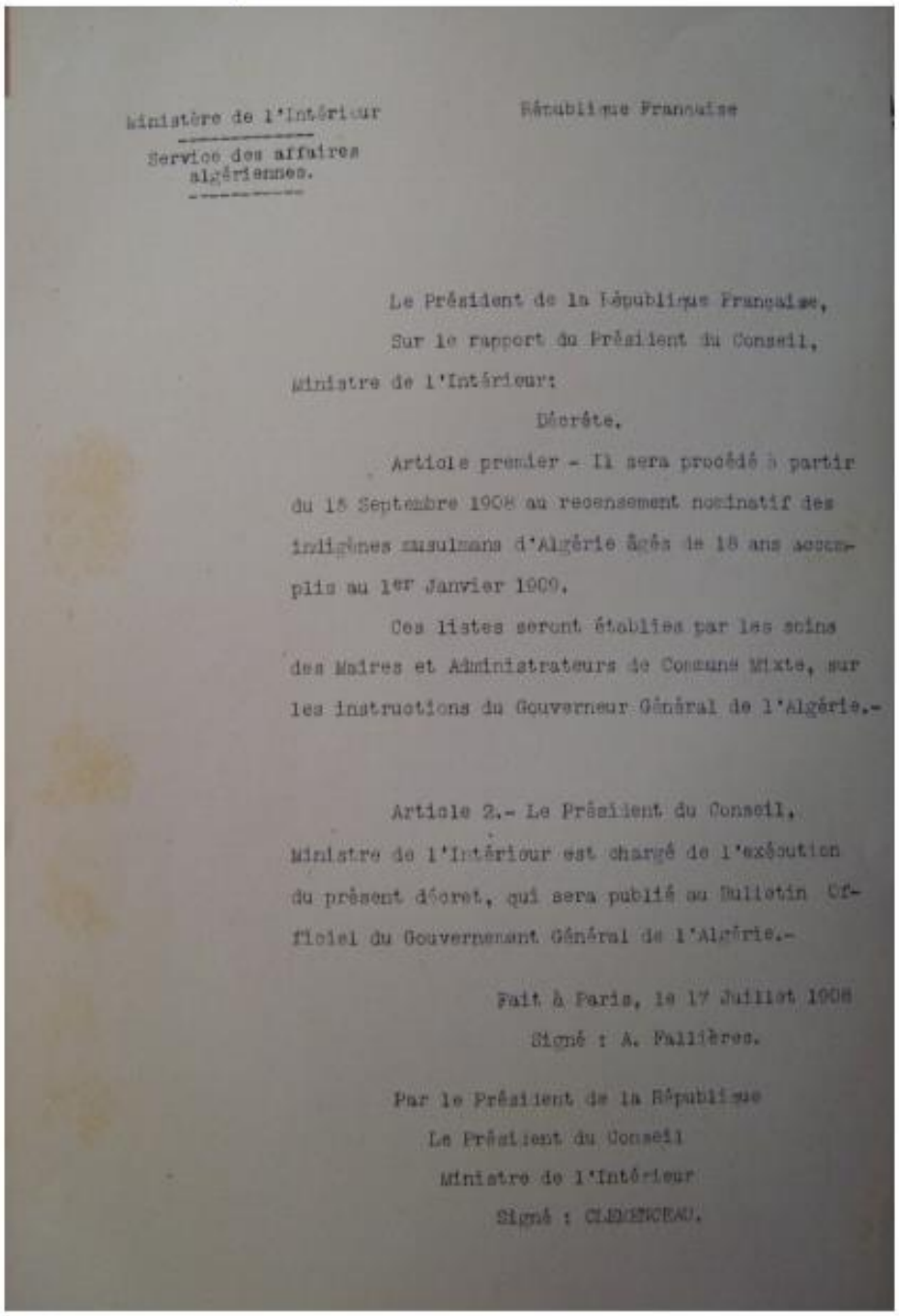


الملحق رقم 07: فرقة الرماة



الملحق رقم 08: قرار احصاء الشبان الجزائريين

قرار إحصاء الشبان الجزائريين.



Ministère de l'Intérieur
Service des affaires algériennes.

République Française

Le Président de la République Française,
Sur le rapport du Président du Conseil,
Ministre de l'Intérieur:
Décrète.

Article premier - Il sera procédé à partir du 15 Septembre 1908 au recensement nominatif des indigènes musulmans d'Algérie âgés de 18 ans accomplis au 1er Janvier 1909.

Ces listes seront établies par les soins des Maires et Administrateurs de Communs Mixte, sur les instructions du Gouverneur Général de l'Algérie.-

Article 2.- Le Président du Conseil, Ministre de l'Intérieur est chargé de l'exécution du présent décret, qui sera publié au Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie.-

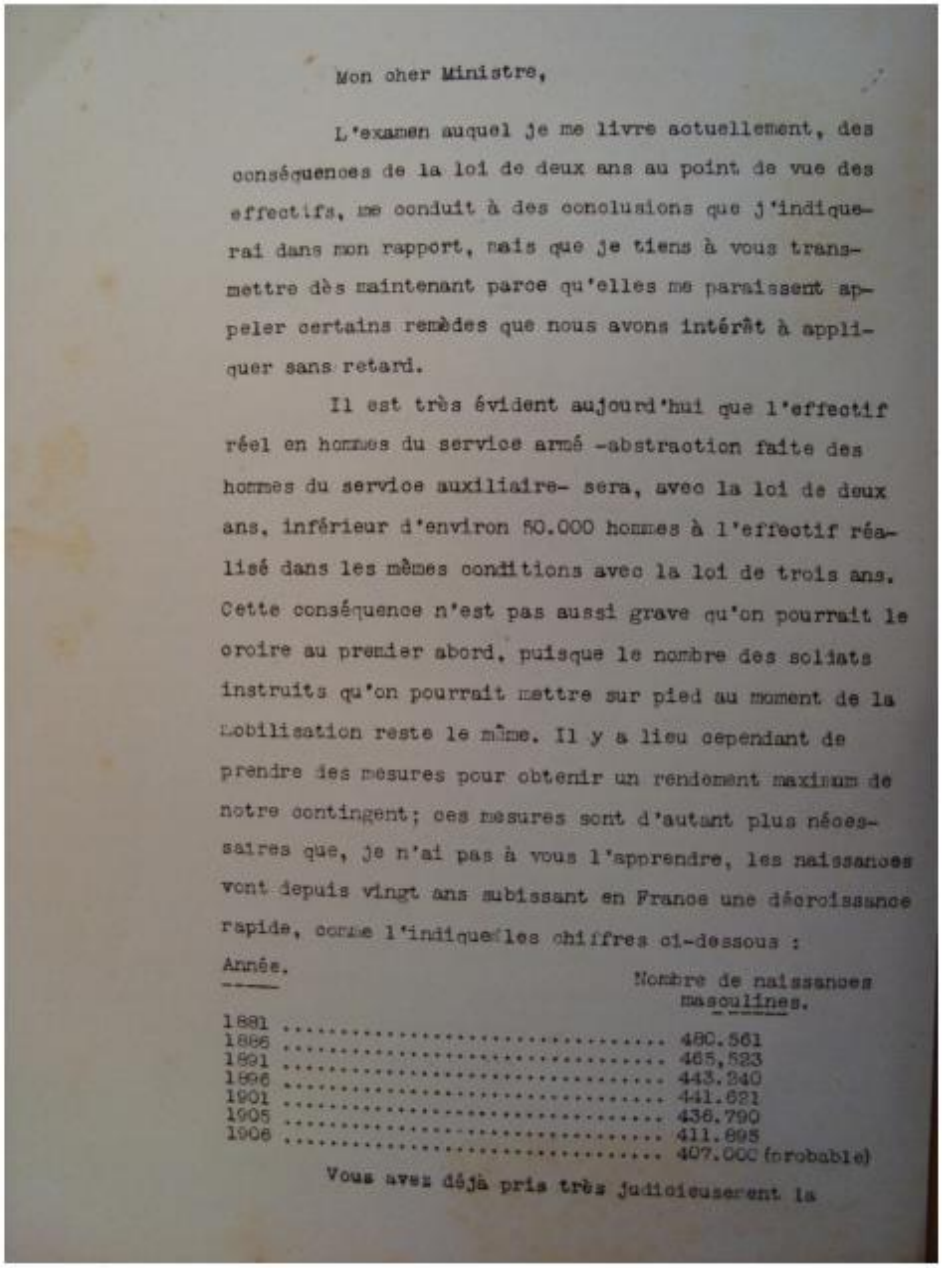
Fait à Paris, le 17 Juillet 1908
Signé : A. Fallières.

Par le Président de la République
Le Président du Conseil
Ministre de l'Intérieur
Signé : CLEMENCEAU.

المصدر : A.N.O.M , Série H, Boite 3H 56

الملحق رقم 09: رسالة النائب ميسيمي الى وزير الحربية بخصوص مشروع التجنيد الاجباري للجزائريين

رسالة النائب ميسمي إلى وزير الحربية بخصوص مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين.



Mon cher Ministre,

L'examen auquel je me livre actuellement, des conséquences de la loi de deux ans au point de vue des effectifs, me conduit à des conclusions que j'indiquerai dans mon rapport, mais que je tiens à vous transmettre dès maintenant parce qu'elles me paraissent appeler certains remèdes que nous avons intérêt à appliquer sans retard.

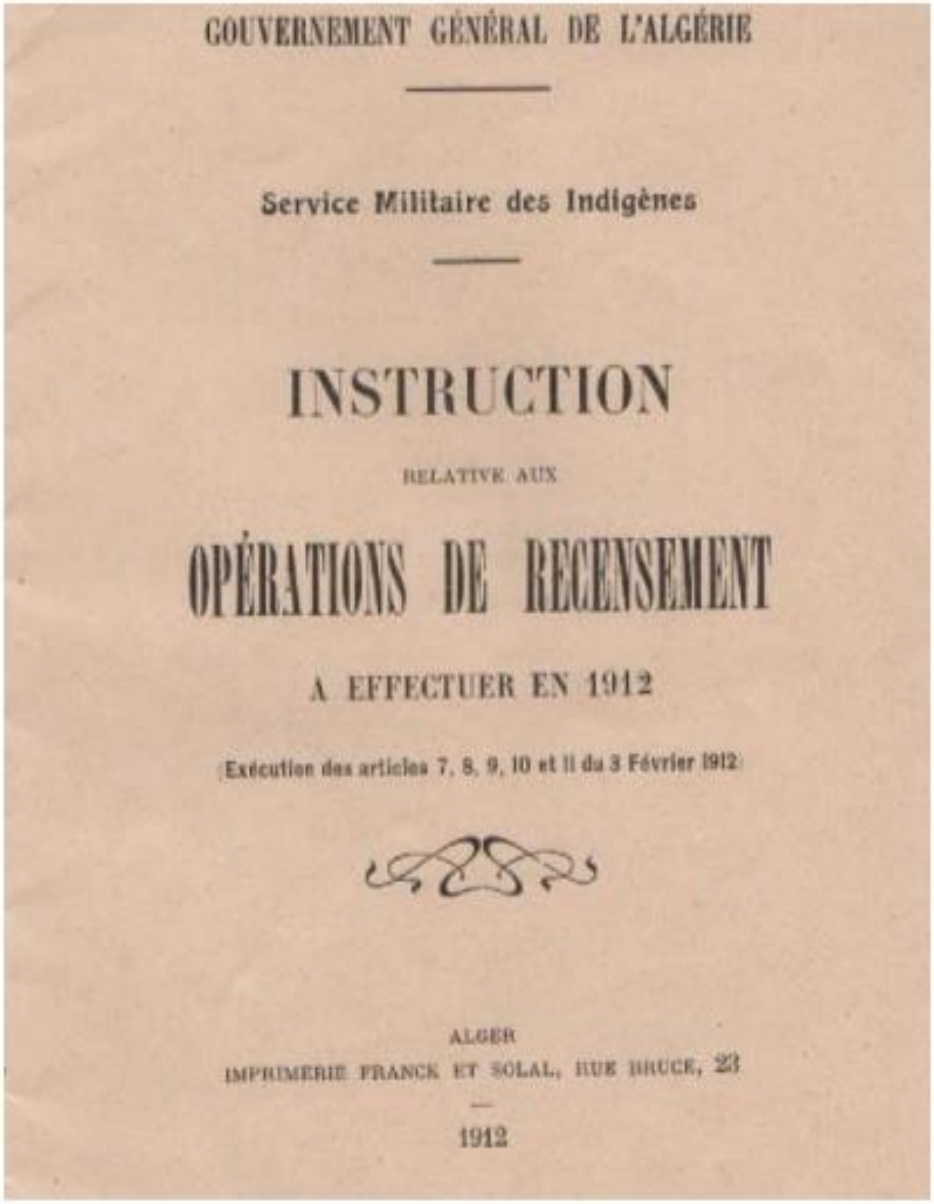
Il est très évident aujourd'hui que l'effectif réel en hommes du service armé -abstraction faite des hommes du service auxiliaire- sera, avec la loi de deux ans, inférieur d'environ 50.000 hommes à l'effectif réalisé dans les mêmes conditions avec la loi de trois ans. Cette conséquence n'est pas aussi grave qu'on pourrait le croire au premier abord, puisque le nombre des soldats instruits qu'on pourrait mettre sur pied au moment de la Mobilisation reste le même. Il y a lieu cependant de prendre des mesures pour obtenir un rendement maximum de notre contingent; ces mesures sont d'autant plus nécessaires que, je n'ai pas à vous l'apprendre, les naissances vont depuis vingt ans subissant en France une décroissance rapide, comme l'indique les chiffres ci-dessous :

Année.	Nombre de naissances masculines.
1881	
1886	480.561
1891	465,523
1896	443.340
1901	441.621
1905	436.790
1906	411.895
	407.000 (probable)

Vous avez déjà pris très judicieusement la

الملحق رقم 10: تعليمة الحاكم العام بخصوص عملية الاحصاء سنة 1912م

تعليمة الحاكم العام بخصوص عملية الإحصاء سنة **1912**.



GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

Service Militaire des Indigènes

INSTRUCTION

RELATIVE AUX

OPÉRATIONS DE RECENSEMENT

A EFFECTUER EN 1912

Exécution des articles 7, 8, 9, 10 et 11 du 3 Février 1912

ALGER
IMPRIMERIE FRANCK ET SOLAL, RUE BRUCE, 23

1912

A.N.O.M, Série H, Boite 3h56, Instruction Relative Aux Opérations De Recrutement.

الملحق رقم 11: جريدة الحق الوهراني



EL HACK

الحق

Journal politique Indépendant

المصدر:الحق الوهراني، العدد 8،35-15 جوان 1912.

الملحق رقم 12: مرسوم 3 فيفري 1912م

الملحق رقم01: – نص مرسوم 3 فيفري 1912.

يوم السبت 13 ربيع الأول سنة 1330 5436 يوم السبت 2 مارس 1912

وزارة الحربية

قرار قدم إلى حضرة رئيس الجمهورية

)باللغة العربية) باريس يوم 3 فيفري سنة 1912

•سيدي الرئيس إن الوطني المسلم الجزائري لا يجوز له الآن العمل في الجيش الفرنسي إلا بالتجنيد وتجديد التجنيد أو الاستجار وهذا المنوال الجاري من بعد فتح البر الجزائري بسير لم يمسه من تغير من يومئذ وبه يجتمع لنا الآن ثلاث رجيمات تيرالبور وثلاث رجيمات سبايحية وقليل من المتجندين في الفرق العسكرية الفرنسية وإشغالها وذلك كله نحو 1700 نفس.

•خنودنا الوطنية عجيبة فلم تزل مدة خمسين سنة تبرهم على قدرها المأثور وثباتها لكل خطب في جميع الوقائع الحربية الأوربية والاستعمارية. نعم عسكرية هؤلاء الجنود جارية منذ مدة طويلة على أحسن الشروط بمجرد التجنيد وتحديده ولكنها في الحال أصيبت بأزمة خطيرة أسبابها شتى وأكبرها بلا معارض هو نقصان الأهلية للتجنيد في مستعمرتنا الجزائرية لاتساع نطاق المعاش فيها بسرعة شديدة فالأملاك الفلاحية التي أحدثها المستعمرون الفرنسيون تتطلب اليد العاملة تطلبا متزايدا باجرة مقبولة والوطني الذي يجد معاشه بسهولة في غير الجندية يكون ميله إليها أقل من ميله سابقا ولهذا ضعف ما يجتمع لنا في نقصان مستمر وهذه الحالة تصير مفرغة للغاية ساعة إمداد جنودنا الوطنية للمغرب بقوة عسكرية عظيمة واستدعائهم إلى تكوين العناصر الأصلية بجيش الاحتلال.

•أشار الجنرال حاكم الجيش 19 إلى هذه الحالة مرارا مثيرة وأظهر بغاية الوضوح في قرار مبرهن للغاية عجز قاعدة تجديد التجنيد عن الوفاء بالمطلوب وألح في طلبه حق الاستدعاء في أقرب أجل سيد الإعداد الناقصة.

•قومت الحكومة أهمية هذه المسألة وفحصت عن وسائل توسيع دائرة التجنيد الوطني في البر الجزائري وبعد أن بحث بالخصوص في هذا الشأن لجنة كلفت به سنة 1907–1908 من لدن وزارتي الداخلية والحربية تبين لها أن توافق مبدئيا على اتخاذ سبيل للتجنيد في البر الجزائري يوصلنا إلى تجنيد الأعداد المحتاج إليها بقاعدة كالقاعدة الجارية في المملكة التونسية من يوم إقامتنا فيها وما أحسن نتائجها.

•الأمر الدولي يوم 28 فيفري 1911 التابع للأمر الدولي(1) يوم 27 جويلية 1908 قرر أصل التعديل المشار إليه بكيفية تجنيد وطنينا الجزائريين وقضى بالإحصاء السنوي للبالغين سن 18 عاما واستحضارهم أمام جماعات مركزية وذلك على وجه التمهيد والاستعداد الاستدعاء.

•إلا أن فكرة التجنيد بالقرعة أثارت في الجزائرية جملة اعتراضات مختلفة البنيات حقيقية وظهر لنا أن اعتبارها معقول ورأينا أنه ينبغي العدول عن القرعة ولو بالكيفية التونسية الحقيقية الوطأة وأن ننظر تدابير بالأحرى نتسع به على قدر الإمكان دائرة التجنيد وتجديده بحيث لا تلتفت إلى التجنيد بالقرعة إلا عند الحاجة قصد الأمر الدولي يوم 31 جانفي 1912 قاضيا بالشرط الأول من هذا التدبير وأما الشطر الثاني منه فيمكن تحقيقه بتحويل الجينرال حاكم الجند 19 حق الأخذ من كل طبقة ما يجب من الأشخاص لتكميل الأعداد القانونية من جنودنا الوطنية ولكن بالطف وجه وينظر الوالي العام على البر الجزائري وهؤلاء المأخوذون يكونون كالمتجندين لدينا الآن سواء في المقبوض اليومي والجائزة الخصوصية للتجنيد.

•الأمر الدولي المعروض عليكم للإمضاء خاص في الجزء الأول منه نظرا إلى ما تقدم ذكره على أن الوطني المسلم الجزائري غير المتجنس يجند في المستقبل كما سيأتي:

-1بالتجنيد.

-2بتحديد التجنيد.

-3بالقرعة الخصوصية مع الجائزة نقدمها للتجنيد وتجديده.

شروط الوجهين الأخيرين من التجنيد مبينة في الجزء الثاني من الأمر الدولي المذكور والمتضمن قواعد الإحصاء السنوي للوطنيين البالغين عمر 18 سنة وكذا كيفية أخذ الأشخاص لسد الناقص وتأليف اللجان التي تتولى القرعة وخطتها وأحوال الإعفاء وغير ذلك.

أمر من الدولة

تحت رئيس الجمهورية الفرنسية:

•بعد اطلاعنا على قانون ديوان أعيان الدولة الصادرة يوم 14 جويلية 1855 وعلى الأوامر الدولية يوم 13 نوفمبر 1899.

•وعلى أمر الدولة يوم 7 أفريل 1903.

•وعلى الفصل 92 من قانون 21 مارس 1905 في تجنيد الجيش وعلى أوامر الدولة أيام 17 جويلية 1908 و19 أكتوبر 1909 و28 فيفري 1911 بإحصاء الوطنين الجزائريين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية وعلى قرار وزير الحربية أمرنا بما يأتي تفصيله.

الجزء :Iأحكامعامة

الفصل 01 :تجنيد الوطنين المسلمين غير المتجنسين في البر الجزائري يكون بثلاثة وجوه:

-الوجه الأول بالتجنيد اختيارا

-الوجه الثاني بتحديد التجنيد

-الوجه الثالث بالاستدعاء الخصوصي مع جائزة تتميما للوجهين السابقين

الجزء :IIالتجنيد الإجباري وتجديده

الفصل 02 :الوجه المعتاد لتجنيد الوطنين الجزائريين اختيارا وتجديدهم التجنيد يبقى على حالة بلا تغير طبق الأوامر الدولية(2) والقوانين الجاري بها العمل.

الباب 01 :الاستدعاء

الفصل 03 :عدد الأشخاص المأخوذين عند الحاجة بطريق الاستدعاء من مسلمي الوطن الجزائري يعينه كل سنة وزير الحربية بعد الاطلاع على رأي الوالي العام على الجزائرية بالاعتماد على طلب الجنرال حاكم الجند 19 وتوزيع الأشخاص المأخوذين للعسكرية بين البلدان الجزائرية يكون بأمر الوالي العام وتوزيعهم بين الرجيمات يكون بأمر حكم عسكري.

الفصل 04 :تعين المدعوين للعسكرية يكون بالقرعة

الفصل 05 :الخدمة العسكرية المفروضة على كل مدعو مدتها ثلاث سنوات وأيضا فالمتخلص منها يبقى بعدها تحت نظر وزير الحربية مدة سبع سنين رديفا.

الفصل 06 :أحكام الفصلين 34 و39 من قانون 21 مارس 1905 تطبق على العسكريين الوطنيين المدعوين للعسكرية.

الباب 2 :الإحصاء

الفصل 07 :في كل سنة من أول أكتوبر إلى أول ديسمبر يقيم شيوخ البلدان(3) (الأميال) والمتصرفون في البلدان(4) الجزائرية جداول الإحصاء.

الفصل 08 :يجب أن يقيد في كل جداول الإحصاء بكل بلدة من يأتي ذكرهم

-1جميع الشبان المولودين في البلدة الذين بلغوا سن 18 عاما في سنة الإحصاء حسب دفاتر الأحوال النسبة وغيرها من يأتي ذكرهم.

-2جميع الشبان المولودين في البلدة الذين لم يقيد في السنوات السابقة نسيانا ما لم يبلغوا من العمر 30 سنة زمن اختتام جداول الإحصاء.

-3الوطنيون الجزائريون الذين بلغوا 18 سنة ولم يولدوا في البلدة لكنهم سكنوها أكثر من سنة.

الفصل 09 :الشبان الذين لم يمكنهم أن يظهروا قبل مراجعة جداول الإحصاء ملخصا من دفاتر الأحوال النسبية يشهد بأن عمرهم أقل من 18 سنة أو لم يمكنهم وجود دليل على ذلك أو لم يأتوا به يعتبرون العرف الشائع كأنهم في سن التقيد في جداول الإحصاء.

الفصل 10 :جداول الإحصاء تنشر في كل بلدة من أول أكتوبر إلى 31 ديسمبر وفي هذه الآجال يقبل شيوخ البلدان (الأمياء) والمتصرفون الشكايات ويعملون واجب التصحيح والمراجعة ويختمون الجداول نهائيا يوم 31 ديسمبر وهو التاريخ الذي لا يقبل فيه شكاية.

الفصل 11 :الجداول التي يشهد بها أعمال العمالات والقسمات تجعل نسختين إما إحدى النسختين فتبقى بيد شيخ البلدة أو متصرفها وأما الأخرى فترسل إلى مكتب التجنيد في الإيالة ولا يؤخر إرسالها إلى ما بعد اليوم 15 جانفي.

الباب 3 :الإعفاء والتأجيل والأعذار

الفصل 12 :يعفى من الخدمة العسكرية من يأتي ذكرهم:

-1كل مقيد له أخ من أبيه تحت الراية العسكرية

-2أكبر الأخويين من الأب سنا إذا وقعت عليهم القرعة في آن واحد

-3الابن القائم وحده بأمه الأرملة أو ابن القائم وحده بحدته

-4اليتيم القائم بإخوته أو أخواته الصغار العاجزين

-5الابن القائم وحده بأبيه الأعمى أو الهرم أو العاجز بحيث لا يستطيع القيام بنفسه

-6كل مقيد يموت أخوه في الخدمة العسكرية أو يلغي منها أو يتقاعد عنه بجرح يصيبه أو عجز حل به فيها

*كما يجوز أعضاء الوطنين الذين يكونون في أحوال ذات شأن عظيم المصلحة ولا يدخلون في أي حالة من أحوال الأعضاء المذكورين أعلاه الإعفاءات إذا وقعت تكون نهائية

الفصل 13 :الشبان الذين قامتهم أقل من 1.56م يمكن تأخيرهم إلى سنتين بعد الإحصاء وكذا إذا تحقق ضعفهم من العسكرية والذين تتحقق أهليتهم للعسكرية بعد الفحص النهائي يجبرون عليها وعلى البقاء في الرديف المشار إليه في هذا الأمر.

الفصل 14 :يعذر ويعفى من العسكرية جميع الشبان الذين تحقق عدم صلاحيتهم للخدمة العسكرية وتعطي لهم شهادة بذلك

الباب 04 :القرعة وجمع الأشخاص

الفصل 15 :تعين كل سنة في كل قسمة من قسمات العمالة لجنة تتولى القرعة وتنتقل من مركز إلى مركز في القسمة بالطريقة التي يعينها الوالي العام وينشر الإعلام بها قبل انتقالها للقيام بأعمال القرعة وتشرع في عملها من يوم أول أفريل

الفصل 16 :تتولى اللجان كما يأتي

الرئيس :الكاتب العام للأمور الوطنية في القسمة المركزية وله وحدة حق التصويت في المفاوضة.

وفي القسمات الأخرى يكون الرئيس عامل القسمة وإلا فعضو من مجلس إدارة العمالة أو عامل القسمة أخرى يعينه العامل نيابة عنه وله وحده حق التصويت في المفاوضة.

الأعضاء:

•ضباط عال فرنسي

•أحد الأعيان من الوطنين

•ويحضر اللجنة طبيب عسكري إن كان وإلا فطبيب مدني ومترجم مخلف وضابط صغير وهو كاتب اللجنة وينظم لهم في كل بلدة شيخها أو متصرفها وعن كل فرقة وطنية يحضر الرئيس الوطني واحد أعيان الفرقة

•الثلاثة الأخيرون تؤخذ أصواتهم للاستشارة لا لمفاوضة

•البلدان التامة إذا لم يوجد فيها معاون وطني فيقوم مقامه عضو وطني من المجلس البلدي يعينه العامل

•الأعضاء العسكريون وكذا الطبيب المدني عند الحاجة في كل لجنة يعينهن الجنرال حاكم الايالة والأعضاء المدنيون يعينهم عامل العمالة

•اللجنة المؤلفة من عضوين فقط تجوز لها المفاوضة إذا حضرها الرئيس والضابط الفرنسي ولكن إذا تساوت الأصوات فالراجح هو صوت الرئيس

الفصل 17 :تجري العمال على الترتيب التالي:

-1استدعاء المفيدين

-2القرعة

-3جمع من خرجت أسمائهم بالقرعة

الفصل 18 :تكون القرعة على ترتيب تفيد السماء في جداول الإحصاء فإذا حضر عدد من الشبان يطلبون العسكرية باختيارهم وبالشروط المبينة في هذا الجزء من هذا الأمر فتعطي لهم الأعداد الأولى بطريق الأحقية ويطرح عددهم من عدد الأشخاص المأخوذين من البلدة

الفصل 19 :جميع الشبان الذين لا يجيبون الدعاء(5) يقيدون في قائمة خصوصية إلا إذا منعهم مانع تعترف به اللجنة، وهذه القائمة تسمى قائمة المقيدين رسميا الغائبين عن القرعة ثم يطلبون طلبا حينا ويسلمون للحكم العسكري بمجرد إلقاء القبض عليهم فإذا اعتذروا وقبل عذرهم

بعد بحث مكثف التجنيد فيدخلون في القرعة اللاحقة وإذا لم يكن عذرهم مقبولا فيجندون حينا بعد أن يعاقبوا إن وجب العقاب إلا إذا أثبت عدم صلاحهم للعسكرية

الفصل 20 :اللجنة تقرر أحوال الأعضاء والتأخير والأعذار طبق القواعد المذكورة في الفصول 12 و 13 و 14

الفصل 21 :الوالي العام على البر الجزائري يجوز له في بعض الأحوال تفويض الأمر للجماعات الوطنية البلدية في تعينها العدد المطلوب من فرقتها

الباب 5 :التنويب

الفصل 22 :المدعوون المعنيون بالقرعة يجوز لهم أن يجعلوا عوضهم من يقوم مقامهم بشرط أن يرض الحكم العسكري بالقائمين مقامهم

الباب 6 :جمع العسكريين

الفصل 23 :يجمع العسكريون كل سنة في تاريخ يعينه وزير الحربية

الفصل 24 :يعتبر عاصيا كل مدعوا لم يجب بعد ثلاثين يوما من يوم جمع العسكريين وبمجرد قبضه يسلم للحكم العسكري

الباب 7 :المرتب اليومي والجوائز

الفصل 25 :المجندون بالقرعة لهم مرتب يومي كمرتب المتطوعين الوطنين ولهم الحق في أخذ جائزة التجنيد وهي 250 فرنك يدفع لهم منها وقت الدخول في العسكرية 150 فرنك، ويقبضون الباقي وهو 100 فرنك بعد سنتين في الخدمة

الباب 8:

الفصل 26 :العقوبات الواجبة على الوطنين الصالحين للقرعة لأجل العصيان والمخالفات والأعمال المقصود بها القرار من الخدمة العسكرية ستوضع لها أحكام خصوصية

الجزء III:مطالب خصوصية

الفصل 27 :الفوائد المنعم بها على الوطنين الذين خدموا في العسكرية سنتين بأحكام خصوصية

الفصل 28 :أعمال الوطنين العسكريين ونظام عسكريتهم في الرديف سنين بتعاليم مستقبلة

الفصل 29 :ستصدر أوامر وزارية ببيان تفاصيل العمل بأمرنا هذا وخصوصا فيما يتعلق بوضعية لجان القرعة والتعويض عن المدعوين إليها

الفصل 30 :وزير الحربية هو المكلف بأمرنا هذا

كتب بباريس يوم 3 فيفري 1912

وبأمر سامي أمضاه وزير الحربية رئيس الجمهورية

ميلران فالبير

وزير المالية وزير الداخلية

كلوتز ستيف

ملاحظة :قد حافظنا على اللغة التي كتب بها المرسوم في جريدة المبشر والتي تكون أقرب إلى اللغة الدارجة.

(1)، (2)أمر الدولة. / (3) ، (4) البلديات أو المقاطعات. / (5) الإستدعاء.

المصدر : WWW.Ageria-tody.com/forum/showthread.php?t=10499

تاريخ الزيارة: 10 أفريل 2022 الساعة: 13:55

الملحق رقم 13: الجزائريون المرحلون الى جبهات القتال



الملحق رقم 14: الجزائريون قبل صعود البواخر في اتجاه أروبا قبل الحرب العالمية الأولى



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-قائمة المصادر

أ-باللغة العربية

1-بن عثمان حمدان خوجة، **المرآة**، تق، تح، محمد العربي الزبيري، م و، نت الجزائر,2006م.

2-عباس فرحات، **الشباب الجزائري** ،تر: محمد المعراجي, وزارة الثقافة, الجزائر,2007م.

3-عباس فرحات، **ليل الاستعماري**، تر: فيصل الاحمر, دار المسك, ط, خ, وزارة المجاهدين الجزائر, 2007م.

4-مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938م**, تر: المعراجي, ط2, م, ن, ت الجزائر, 2008م.

ب- باللغة الفرنسية

1-Lavauzelle, Henri Charles .**L'Agreie et L'assimilation des indigenes muslmans. etude sur la lAlgerie**. l. L.M.pris.1903

2-قائمة المراجع: باللغة العربية

1- العقون عبد الرحمن بن براهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

2- أجرون شارل رويبر، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**،تر: حاج مسعود بالعربي، ج 2، دار الرائد.

3- أجرون شارل رويبر، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى التحرير**، ج1،ط1،دار الأمة، الجزائر، 2008.

4-الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، القصبة، الجزائر، 205

5- بجاوي محمد الصالح، **إسهامات الأهالي الجزائريين في الحرب العالمية الأولي 1914-1918**،ط1،المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

6- بجاوي محمد الصالح، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي1830-1900**،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

7-بشير بلاج، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962م**، ج1،ط1،دار المعرفة، الجزائر، 2006.

8-بوحوش عمار، **التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962**،ط1،دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

9-بوعزيز يحيى، **ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، 2009،ص، ص50،51.

10-جلال يحيى، **المغرب الكبير فترة الاستعمار والتحرر والاستقلال**، ج1، دار النهضة، لبنان، 1981.

11-زوزة عبد المجيد, **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939م**، ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

12-سعد الله أبو قاسم، **ابحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج4،ط1،دار الغرب الإسلامي، 1996.

13-سعد الله أبو قاسم، **الحركة الوطنية، 1830-1900م**، ج1،ط1،دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

14-سعد الله أبو قاسم، **الحركة الوطنية، 1900-1930م**، ج2،ط3،دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1930.

15-سليمان النوار عبد والنعناعي عبد المجيد، **التاريخ المعاصر، أوربا، من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولي**، دار النهضة، بيروت، د، ت.

16-هلال عمار. **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام.، 1847-1918م**، دار هوما، الجزائر، 2007.

17-غربي الغالي واخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، دار هوما، الجزائر، 2007.

18-قناش محمد، رقداش محفوظ، **نجم الشمال الإفريقي**، 1926-1937،(وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية)، ديوان المطبوعات الجامعية، د، ت.

19-المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، 2001.

20-بلقاسم عبد النبي، تونسيون في جحيم الحرب العالمية الأولى، GLD، تونس، 2021.

3-المراجع باللغة الفرنسية

1-Captain Lassol , l'algerie et l'assimilation des medigene musulmans, paris, 1903.

2-Sebe Achelle, la conscription des medigene et l'Algerie, Emille Lasse, paris, 1912.

3-La verre blue, l'utilisation des sources militaire de l'Algerie, 1907.

4-De Gaille charles, la France et son armée liberaire, paris 1938.

5-La Revue indigenen° 75, 30 Juillet 1912

Journal officiel de la république française n 37, 07/02/1912,

4-الرسائل الجامعية

1-بلحاج ناصر، **موافق الجزائريين من التجنيد الإجباري، 1912-1916**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تاريخ المعاصر، جامعة بوزريعة، المدرسة العليا للأدب، العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2004-2005.

2-بلجة عبد القادر، **مسألة تجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، 1907 -1945م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، سيدي لعباس، قسم العلوم الانسانية، 2015-2016.

3-اسماعيل خنفوق، **دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس**، 1844-1931م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2010-2011.

5- المجلات

1-الحق الوهراني، **العدد 35من 8-25جوان 2004**،مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، الجزائر.

2-مهديد إبراهيم.، **الصراع حول الهوية والإنتماء العربي الوهراني، 1911-1912م**، مجلة الأفكار والأفاق العدد 3،جامعة الجزائر2012،2.

3-مقيدش علجية، **قانون التجنيد الإجباري 1912،(ظروف، محتوى، ردود فعل)** ,المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج12،ع 1،جانفي 2020.

4-رزيق علي, **مظاهر الرفض الجزائريين للتجنيد الإجباري "ثورة الاوراس 1916م"**, مجلة القضايا التاريخية, ع11, ديسمبر 2019.

6- الموسوعات

1-دوفورس فرانسو جورج وماركاس رولان.، واخرون، **موسوعة تاريخ أوربا، من عام 1789،حتى أيامنا**، تر: حسين حيدر، ج3،منشورات عويدات، لبنان، .1995

7- المواقع الالكترونية

1-موتى الغرب في الحرب العالمية الأولي، **التاريخ السوري، المعاصر** بتاريخ-04-06 2022symn,. Col.

1-www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=10499

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
قائمة المختصرات	–
المقدمة	أ- ز
المبحث الأول: قانون التجنيد الإجباري من التطوع إلى الإجبار	
المطلب الأول: تجنيد الجزائر قبل سنة 1912م	09
المطلب الثاني: أهم الفرق الجزائرية قبل 1912م	15
المطلب الثالث: مشروع ميسيمي Messimy 1907-1909م	18
خاتمة المبحث	23
المبحث الثاني: التجنيد الإجباري للجزائريين 1912م	
المطلب الأول: التجنيد الإجباري 1912م	26
المطلب الثاني: دوافع وظروف إصدار قانون التجنيد الاجباري	29
المطلب الثالث: دراسة مرسوم التجنيد الاجباري 1912م	32
المطلب الرابع: التعبئة والترحيل للجبهة	35
خاتمة المبحث	42
المبحث الثالث: قانون التجنيد الاجباري للجزائريين بين الرفض والتأييد 1912	
المطلب الأول: المواقف الرافضة للتجنيد الاجباري 1912	44
المطلب الثاني: المواقف المؤيدة للتجنيد الاجباري 1912	59
المطلب الثالث: آثار وانعكاسات التجنيد الاجباري على الجزائريين	63
خاتمة المبحث	69
الخاتمة	71
الملاحق	75
قائمة المصادر والمراجع	93
الفهرس	99